الأمم المتحدة A/51/PV.26

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة الحادية والخمسون

الجلسة العامة ٢٦
الثلاثاء، ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦،
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد غزالي اسماعيل . . . . . (ماليزيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): المتكلم الأول هو رئيس وفد جيبوتي، السيد روبل علهاى، وأعطيه الكلمة الآن.

السيد علهاى (جيبوتي) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): يتقدم وفدي إليكم، سيدي الرئيس، بأحر التهاني على انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة في هذه الدورة التي من المؤكد أنها ستكون دورة حاسمة. لقد حظينا بمعرفتكم على مدى سنين، وكنا دوما نشعر بالإعجاب والتقدير لما تبدونه من نشاط دؤوب وصراحة تامة وإسهامات قيّمة. ولا شك لدينا في أن خبرتكم الفريدة، المقترنة بإدراك عميق للمسائل التي سنتداولها، تبشر بدورة مثمرة للغاية.

ونود أيضا أن نسجل امتناننا للسيد فريتاس دو أمارال، الرئيس السابق، على إدارته وقيادته خلال دورة الذكرى السنوية الخمسين التاريخية. إن الفضل في الكثير من تقدم جهود وأنشطة إصلاح الأمم المتحدة في هذه السنة يرجع بدرجة كبيرة إلى التزامه بتحقيق نتيجة مجدية ومتوازنة بشأن هذه المسألة الصعبة.

ونود أيضا أن نحيي الأمين العام، السيد بطرس بطرس غالى، على مثابرته وتفانيه في الاضطلاع بمهامه. إن الأمم المتحدة، التي توهن كاهلها شحة الموارد وتزايد الشعور بعدم اليقين إزاء دورها وولايتها، تمر بأوقات صعبة. ومع ذلك، حافظ الأمين العام، في وجه كل الصعاب، على استمرارية الأمانة العامة وعملها في معالجة التحديات اليومية التي تواجه البشرية.

إن وفدي، تمشيا مع قرار وتوصية جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية، يؤيد التوصية بإعادة انتخاب الأمين العام لفترة ولاية جديدة لتمكينه من إنجاز أهداف مهمته.

ومنذ خمسين عاما، أخذ العالم يسير مدفوعا بطاقة عظيمة ورؤية كبيرة وقدر كبير من التفاؤل، على طريق متعقل لإنهاء ويلات الحرب والقضاء على الفقر وإقامة عالم ينعم الجميع فيه بالحرية والعدالة. وقد أُنجز الشيء الكثير، ولا يستطيع أحد أن ينكر أن

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

96-86409
9686409

لدى البشرية الآن القوة والموارد لتحقيق الأهداف التي حددتها لنفسها.

إلا أن هناك أحلاما عديدة بقيت مبددة، وإمكانيات هائلة ما زالت لم تتحقق، وصراعات كثيرة لا تزال دائرة في أجزاء عديدة من الكرة الأرضية. وتستعد الأمم المتحدة لمواجهة مزيد من الاضطرابات في المستقبل، مع إفلاس يحوم في الأفق حيث تواجه تهديدا يتمثل في إما "الإصلاح أو التلاشي". ومن الملفت للنظر، أن الهدوء يسود دورة الجمعية العامة هذه وكأن شيئا لم يكن - وتلك حالة من يحلم بأن كل شيء حسن وطبيعي. وفي ضوء المأزق الخطير الذي يهدد وجود هذه المنظمة، هل يعني هذا استسلاما؟ هل هذه بداية النهاية لأمل متوثب في إقامة نظام عالمي جديد استهل به هذا العقد؟ وهل يفسر هذا السبب الذي من أجله لم يتحقق عدد كبير من الفرص لمعالجة مشاكل عصرنا الملحة؟ وقد يكون العالم في حالة تقلب أو تحول من الناحية السياسية، ولكن على المستوى الاقتصادي يتمتع بقدر من النواتج لم يسبق له مثيل - نواتج تكفي ليتمتع كل رجل وامرأة وطفل في هذا الكوكب بحياة سعيدة وآمنة.

بيد أن الغالبية العظمى من الناس لم تتلق إلا حدا أدنى من المنفعة. إن الحقائق منفرة. فبرنامج الأمم المتحدة الانمائي يخبرنا أن مستويات الدخول في حوالي ٧٠ بلدا ناميا كانت في العقد الماضي أقل مما كانت عليه في الستينات أو السبعينات. ومدير برنامج الأمم المتحدة الانمائي يذكرنا، على نحو معبّر، بأن الاعتقاد بأن حالة العالم النامي آخذة في التحسن بدرجة كبيرة، أمر يعد من أكبر أوهام عصرنا. والواقع أن ثلاثة أخماس سكان العالم يعيشون في فقر، وتضطر الملايين إلى الهجرة كل عام، ويعاني ١٥ في المائة من فقر وسوء تغذية مزمنين. ويحدث كل هذا في الوقت الذي يتناقص فيه إنتاج الغذاء وتتناقص فيه احتياطيات الغذاء في مواجهة النمو السكاني. وكما يدرك معظمنا، فإن قدرا كبيرا من هذا الركود في أفريقيا.

ولجميع الأسباب التي غالبا ما يشار إليها - سواء التاريخية أو الاستعمارية أو المعاصرة - تخلفت أفريقيا عن المسيرة على طريق النمو المستدام ذاتيا. ونتيجة لذلك، يعيش ٥٠ في المائة من شعوبها في فقر، وفي نوعية من الحياة لا يتوقع أن تتحسن أثناء هذا العقد. وفي حين أن تدفق الإحصائيات السلبية المتزايدة عن أفريقيا ينزع إلى إخفاء الجهود الضخمة التي تبذل من أجل الإصلاح والتعددية والتكيف الهيكلي في عدد كبير من بلدان القارة، فإن معظم الناس يعيشون في حالة تهدد حياتهم بالخطر.

بيد أن هناك إشارات قليلة باعثة على الأمل، ذلك أن مدى المحنة في أفريقيا بدأ يسترعي الاهتمام الضروري من المجتمع الدولي لاحتياجاتها. ومما يستحق الذكر بشكل خاص مبادرة الأمم المتحدة الخاصة على نطاق المنظومة من أجل أفريقيا، ومدتها عشر سنوات، التي استهلها الأمين العام. ومع أنها لا تمثل تمويلا جديدا بقدر ما تمثل استخدام الموارد المتوفرة على نحو أكثر كفاءة، فإنها ستثبت فائدتها.

ومن المشجع جدا بالإضافة إلى هذه المبادرة، الخطة التي اعتمدها رسميا في الأسبوع الماضي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي أثناء اجتماعهما السنوي في واشنطن لتخفيف عبء الدين تخفيفا كبيرا عن أفقر بلدان العالم وأكثر دول العالم مديونية، ومعظمها في أفريقيا. وتخفيف عبء الدين أمر حاسم، لا سيما في عكس اتجاه التهميش المتزايد لأفريقيا، لكي تحدث تدابير الإصلاح الاقتصادي الجارية الأثر المرجو.

إلا أن مشاكل التدهور والفقر والتخلف ليست خاصة بأفريقيا وحدها؛ فهي موجودة في كل زاوية من العالم، ويجب معالجتها بجدية إذا كنا نريد تصحيح الاتجاه المخيف نحو الاستقطاب العالمي، داخل البلدان وبينها على حد سواء. ووفقا لما يقوله مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إننا نعمل بصورة متزايدة على خلق كوكب لا يتكون من عالم واحد بل من عالمين.

لجميع هذه الأسباب، فإن مؤتمر القمة العالمي للأغذية الذي سيعقد في روما في الشهر القادم، وتخصيص العقد، ١٩٩٧-٢٠٠٦، بوصفه عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر سيوفران للمجتمع الدولي فرصة لتجديد التزامه بصورة واقعية بمواجهة هاتين الآفتين التوأم اللتين تحيقان بالبشرية. وتقول حكمة عصرنا التقليدية إن العلاج الأساسي للتخلف

يكمن في الأخذ باقتصادات السوق الحرة والمفتوحة، بحافز من رأس المال الخاص. ولتحقيق هذه الغاية، ينهمك معظم العالم في عملية إعادة هيكلة ليصبح مطابقا لهذا القالب. ولكن، مع التقلص الحاد في الموارد اللازمة للتنمية أثناء فترة التحول - لا سيما موارد المساعدة الإنمائية الرسمية - أصبح الاكتفاء الذاتي مهمة شبه متعذرة. وزاد من حدة هذه المحنة، أن مجموع الاستثمار الخاص قد تضاعف أربع مرات منذ عام ١٩٩٠، ولكنه تضاعف بطرق تخطى فيها معظم البلدان النامية وأخفق في معالجة مشاكلها.

ولا يزال العالم مثقلا بالصراعات. ويقال إن حوالي ٢٥ حالة طارئة معقدة تهدد الآن ملايين البشر في مختلف أنحاء العالم كل عام، وإن نطاق الاضطرابات أصبح أوسع، وأصبحت عواقبها أوخم. وإن هذه الموجة من الأزمات ستستمر إلى أن تعالج الأسباب الكامنة وراءها علاجا مناسبا. وقد فقدت هويات الحرب الباردة أهميتها وظهرت من جديد الهويات والعداءات القديمة. وفقد عدد كبير من الدول القومية قدرا كبيرا من تماسكها وتتعرض لصدمات من ضغوط خارجية وتوترات داخلية. ووفَّر الفراغ الاقتصادي وعدم الاستقرار السياسي الناتجان عن ذلك فرصة لعدد من عديمي الضمير الذين أعلنوا أنفسهم "قادة"، وهم أشخاص متعطشون إلى السلطة، لإعادة إحياء الأساطير والضغائن الكامنة والأحقاد والمخاوف المدفونة في تلافيف عقول مظلمة عديدة. وباستخدام العنف والدعاية والتخويف، كما رأينا في البوسنة والصومال وكمبوديا وفي أماكن أخرى، نجحوا في إثارة الناس ضد بعضهم البعض. وكانت النتيجة المتوقعة انفجار عدد من الصراعات المسلحة المصحوبة بدمار واسع الانتشار، بشري ومادي على حد سواء، وانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان و "تطهير عرقي". وهذه حالة تحتاج بصورة متزايدة إلى إجراء دولي متضافر وأمم متحدة قوية وحيادية وذات رؤية مركزة.

وقد استجابت الأمم المتحدة في الواقع بصورة إيجابية في حالات عديدة. وحالتا كمبوديا وموزامبيق مثال على ذلك. بيد أنه ثبت أن بعض الأزمات مستعصية على الحل، وبدون استثناء، بسبب طبيعة الولايات أو الإرادة السياسية للدول الأعضاء، التي أضرت آراؤها وسياساتها المتغيرة بإمكانيات تحقيق حل مبكر. ولو تحرك المجتمع الدولي بسرعة في حالات الأزمات، لأمكن إنقاذ أرواح لا تحصى وحُفظت موارد شحيحة، بإجبار المتحاربين على نزع السلاح دون أي شروط وعلى احترام سلطة القانون.

إن الاستخدام الواسع النطاق والعشوائي للألغام المضادة للأفراد في عدد كبير من حالات الصراع كان مدمرا بصورة مستمرة. لذلك، نرحب ببيان مجلس الأمن الصادر في ٣٠ آب/أغسطس ١٩٩٦ الذي أشار إلى الأولوية العليا التي يجري إيلاؤها لإزالة الألغام. وستتعزز كثيرا فعالية عمليات حفظ السلام بجعل إزالة الألغام جزءا لا يتجزأ منها. بيد أنه من دواعي الأسف أن هذه التدابير الجديرة بالثناء ستبقى أقل مما هو مطلوب إلا إذا فرض المجتمع الدولي وقفا مؤقتا، إن لم يكن حظرا شاملا، على تصنيع ونشر هذه الأجهزة. ومن نفس المنطلق، نأمل أن يوفر اعتماد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية قوة دفع لزيادة التعاون الدولي، بالإضافة إلى أنه يمثل أول خطوة هامة باتجاه التخلص التام من أسلحة الدمار الشامل.

إن المشاكل والصراعات وتحديات التنمية والتعاون الدولي تزداد تعقيدا. ولذلك، ليس من المستغرب، كما لاحظ عديدون أن منظومة الأمم المتحدة بحاجة إلى تجديد وتقوية لتتمكن من التصدي لهذه التحديات المتزامنة.

وخلال العامين الماضيين، وعلى وجه التحديد في النصف الأول من هذا العام، عمل عدد من أفرقة العمل الرفيعة المستوى المفتوحة باب العضوية التابعة للجمعية العامة جاهدة على استطلاع ومناقشة قضايا الإصلاح التي تتناول الحالة المالية وزيادة عدد أعضاء مجلس الأمن وتكوينه وشفافية عمله، والأمانة العامة والجمعية العامة. وقد أنفق الكثير من الوقت والطاقة والموارد في هذه الجهود. بيد أن الخلافات ظلت قائمة بين الدول، مما يعكس اختلاف السياسات والآراء والمصالح الوطنية.

وكما كان متوقعا، ينبثق عدد كبير من الأفكار والمواقف من البلدان، ومنها، على سبيل المثال، الولايات المتحدة وإيطاليا وبليز وماليزيا، التي قدمت كل منها مقترحات وإعلانات عن المواقف. وهناك

مواقف خاصة بالمجموعات الإقليمية، بما فيها المجموعات الإقليمية الأفريقية، وبالأحلاف والائتلافات، بما فيها حركة عدم الانحياز. وكلها تدفع قدما بمواقفها لكي تقوي وتعزز مصالحها الفردية أو الجماعية، ولا تظهر نهاية للطريق المسدود أمام إصلاح مجلس الأمن، ولا يزال ذلك يمثل المشكلة الأصعب. والعقبة الحقيقية هي عدد الأعضاء الدائمين الجدد وتشكيلهم الذي يجب أن يشمل البلدان النامية من كل مناطق العالم، بما فيها أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية. وينبغي لنا أن نسلم أيضا بأن المشاركة البناءة في المجلس من جدانب عدد كبير من الدول الصغيرة يبين أن امتلاك اقتصادات كبرى وأعداد ضخمة من السكان لا يمكن أن يكون المعيار الوحيد للعضوية الدائمة.

إن ظروف التوتر المستمر في عدد من دول منطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا مصدر قلق لبلدي. وهذا صحيح بالنسبة لرواندا، حيث أن السجون المليئة والمخيمات المكتظة باللاجئين وبطء العملية القضائية ما هي إلا بعض المشاكل التي لا تزال تؤرق ذلك البلد. وقد بدأت المحكمة الجنائية الدولية الخاصة برواندا عملها، ولكن بعدد محدود من الموظفين وقدر محدود من الموارد المالية. ويجب أن يرى العالم أن المحكمة تعمل بفعالية لأن الرسالة التي توجهها رسالة حاسمة بالنسبة لحل مشكلة رواندا.

وفي بوروندي المجاورة، لا يزال المجتمع الدولي أسير مخاوف تكرار الفظائع التي وقعت في رواندا قبل أكثر من عامين، حيث المذابح أودت بحياة عشرات الآلاف من البشر. لقد حدثت بالفعل خسائر فادحة في الأرواح في بوروندي منذ أن اغتال الجيش أول رئيس منتخب بطريقة ديمقراطية عام ١٩٩٣، فاتحا بذلك المجال للعنف وانعدام الاستقرار. والجيش، وهو الرئيس الفعلي للدولة والسلطة العليا فيها منذ عام ١٩٩٣، إن ظل غير مستعد لقبول سلطة الحكومة المدنية المنتخبة بطريقة ديمقراطية، فقد يفتح ذلك المجال لإراقة الدماء بشكل لا ضابط له. وهذه هي المشكلة الحقيقية التي يواجهها المجتمع الدولي في حل معضلة بوروندي. وتؤيد جيبوتي تمام التأييد الجهود التي تبذلها بلدان المنطقة لفرض الجزاءات التي تهدف إلى حمل النظام الجديد في بوجومبورا على إعادة النظام الدستوري والشرعية وتسليم السلطة إلى حكومة منتخبة بطريقة شرعية.

وبانفجار العنف في الأراضي التي تحتلها إسرائيل، فقد شهدنا تدهور ينذر بالخطر في آفاق السلام في الشرق الأوسط. إن فتح إسرائيل لنفق تحت واحد من أكثر المواقع قدسية في الإسلام، وهو المسجد الأقصى في القدس الشرقية، كان مثالا آخر على الاستهانة بالرأي العام الدولي وتحديه. بل والأهم من ذلك أنه كان مثالا آخر على الحكم المتعنت في القدس الشرقية.

ومن الصعب إنكار أن هدف إسرائيل النهائي يكمن في تغيير القواعد الأساسية، بل وفي واقع الأمر في إعادة تعريف عملية السلام من طرف واحد، مما يعود بنا إلى الوراء ويعكس مسار سنين من العمل الشاق والتنازلات والتضحيات وحسن النية من جانب الحكومة الإسرائيلية السابقة والفلسطينيين والعرب والمجتمع الدولي. ويزعجنا أيضا أنه تحت بصر العالم تقرر إسرائيل بلا موارية أن تنتهج سياسة فرض الأمر الواقع على الأرض بتجاهل كامل للمبادئ التي وضعت في أوسلو، واتفاق السلام في واشنطن، وقرارات الأمم المتحدة، وكلها تؤكد إعادة الأراضي المحتلة مقابل السلام. ولا يدهشنا أن المحادثات الحالية بين السيد نتنياهو والسيد عرفات، التي بدأت في الأسبوع الماضي في واشنطن، لم تسفر عن شيء ولم تحسم أي شيء. وبدلا من ذلك، فإن ما نشهده هو الوعود أو الالتزامات الإسرائيلية بمواصلة المحادثات مع الفلسطينيين. ولكن لم ينفذ إجراء واحد ولا وعد بتنفيذ ما كان قد اتفق عليه سلفا، ولا حتى التفكير في الشروع في مفاوضات الوضع النهائي.

ومن الواضح أن العرب يشعرون بخيبة أمل كبيرة. وببساطة، فإن السياسات المتشددة التي تنتهجها الحكومة الجديدة تغذي نيران الكراهية والعنف. وجيبوتي تأمل أن تسود الحكمة، وتدعو البلدان والمناطق الرئيسية إلى مواصلة توفير التوجيه والقيادة والتأكيدات اللازمة للعودة إلى الالتزامات السابقة. وبعد هذا المسار الطويل، والتضحيات الكثيرة، وبالنظر إلى الكثير مما يتعرض للخطر، يجب ألا نسمح لعملية السلام بأن تنحرف أو تذوي. وفي هذا السياق، نود أيضا أن

نؤكد النداء العاجل الذي أصدرته القمة العربية في القاهرة في حزيران/يونيه لكي تستأنف إسرائيل عملية السلام في إطار مؤتمر مدريد، وفقا لقرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧)، و ٣٣٨ (١٩٧٣)، و ٤٢٥ (١٩٧٨).

إننا نشارك الدول الأخرى القلق في منطقة الخليج إزاء وضع الجزر الثلاث للإمارات العربية المتحدة، وهي الجزر التي احتلتها إيران. إننا نأمل أن تحسم سلميا هذه المشكلة التي استمرت مدة طويلة.

ولا تزال الصومال تعيش في حلقة من البؤس والجمود السياسي، وتفتقر إلى وجود هياكل أساسية، واقتصاد، ومجتمع مدني مستقر، وسلطة شرعية. ومما يزيد من القلق أنه لا سلم هناك ولا حرب، ولا يزال القتال دائرا دون هوادة. ولا تزال مقديشيو وأمراء الحرب ذوو السمعة السيئة فيها يشكلون دوامة الاضطراب في الصومال. وعلى الرغم مما يقرب من خمس سنوات من القتال المستمر، لا توجد أية إشارة إلى الحل الوسط أو المصالحة. وشهوة حفنة من الأشخاص للسلطة أسفرت عن وقوع كارثة بالبلد كله الذي أصبحت حالته الآن صورة فعلية لما كانت عليه في القرن التاسع عشر. وببساطة، لا يقع اللوم في الحالة البائسة في الصومال إلا على أمراء الحرب وعجزهم عن التحلي بالحكمة أو التوصل إلى اتفاق. ويبدو أنه من غير المتوقع أن يتغير قصر نظر هؤلاء القادة إلى أن يسيطر على الوضع فصيل واحد، وهذا قد يستغرق سنوات. وفي الوقت نفسه يعاني الشعب، ويقف العالم متفرجا. وكل ذلك يؤدي بنا إلى القول إن الصومال لا يزال مأساة تتفاقم، وعملية لم تنته أمام المجتمع الدولي، ومصدر إحراج دولي، ومشكلة دائمة. وهي مشكلة لن تزول لمجرد أننا نرفض معالجتها، بل من المؤكد أنها ستبقى وصمة عار لا تنمحي على جبين الأمم المتحدة وميثاقها.

وكلما أسرعنا النظر في العواقب الوخيمة للحالة في هذه الدولة غير القائمة، التي لا وجود لها في هذه القاعة، كان ذلك أفضل لشعب الصومال وللمجتمع الدولي. وببساطة، فإن الصومال متورطة في دوامة لا نهاية لها ولا تستطيع أن تتحرر منها. إنها تحتاج إلى مساعدة، تحتاج إلى مساعدتنا.

إن الحالة في البوسنة قد وصلت إلى منعطف حاسم بإجراء الانتخابات. والمشكلة التي يواجهها المجتمع الدولي هي محاولات إعاقة عملية التطبيع عن طريق استخدام العنف والتخويف، مما يزيد الضغط نحو الانفصال. ولكن هناك مسألة تثير إحباطا شديدا وبلبلة عميقة، وهي تمنع منظمة حلف شمال الأطلسي عن القبض على كاراديتش وملاديتش، المتهمين الرئيسيين من صرب البوسنة في جرائم الحرب، واللذين يتهمان بالتحريض على عمليات إبادة الأجناس والتطهير العرقي في البوسنة والتخطيط لها والأمر بتنفيذها. وقد صدر إلى الآن ٧٤ أمرا بالقبض على مجرمي الحرب، ولكن لم يعتقل إلا ثمانية أفراد فقط. وربما تعكس هذه الحقيقة قرارا سياسيا، إلا أنه قرار ينطوي على التناقض، وستؤثر عواقبه علينا في البوسنة وما عداها لمدة طويلة.

وفي ختام بياني، أود أن أشير إلى مسألة تتعلق بمنطقتنا في العالم. إذ يبدو أن ركننا من الكوكب، القرن الأفريقي، يمر بمرحلة من التفاؤل والانتعاش المتجددين. وينبغي أن يستمر ذلك الوضع. وبعودة الاقتصاد الإقليمي إلى وضعه السوي عودة بطيئة، وإن كانت مطردة، بعد الآثار التي خلفتها اضطرابات الماضي، فلست أغالي في توكيد الحاجة إلى تعزيز التعاون. وجيبوتي ترتبط ارتباطا وثيقا بما يحدث في البلدان التي تجاورها. ولذلك، فإنه لا يمكنها أن تتجاهل الواقع الاقتصادي أو التجاري لتلك البلدان.

إن الصراعات والحروب الأهلية التي عصفت بالقرن الأفريقي في العقدين الماضيين كان لها أثر مدمر على حياتنا الاقتصادية والاجتماعية. ويمكن أن نلحظ هذا بكل وضوح، في بلدنا الصغير، في كثرة عدد اللاجئين والمشردين الذين ثبت أن التزامنا المتواصل برعايتهم يفرض علينا عبئا اقتصاديا واجتماعيا لا طاقة لنا به، إن لم يكن قد بلغ حد الكارثة.

ويرتكز نهج جيبوتي تجاه الشؤون الإقليمية على الاحترام المتبادل والاعتدال والتعاون. ونعتقد أنه يتعين على جميع بلدان القرن الأفريقي أن تسعى معا إلى حل مشاكلها المشتركة، مثل الفقر والصراع والتخلف، على الصعيد الثنائي وفي إطار الهيئة الحكومية

الدولية المعنية بالجفاف والتنمية التي أصبح تنشيطها مسألة حيوية.

إن جيبوتي الآن في خضم عملية لإعادة هيكلة اقتصادها وإصلاح مؤسساتها. وفي ضوء عملية التسريح الجارية حاليا، نحتاج إلى مساعدة سخية من مجتمع المانحين الدولي. ولهذا الغرض، قررنا تنظيم مؤتمر مائدة مستديرة في مطلع العام القادم، تحت رعاية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسات بريتون وودز لمعالجة هذه المشاكل والآثار المتراكمة الناجمة عن عدم الاستقرار الإقليمي. وقد بذلنا جهدا جسورا في هذا الصدد، وما زلنا مقتنعين بأن مجتمع المانحين، من جانبه، سيعمل معنا من أجل التغلب على التحديات المتعددة التي نواجهها وتهيئة مستقبل أفضل لمواطنينا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية بنغلاديش، سعادة السيد عبد الصمد أزاد.

السيد أزاد (بنغلاديش) (الكلمة بالبنغالية؛ الترجمة عن النص الانكليزي الذي قدمه الوفد): السيد الرئيس، أرجو أن تتفضلوا بقبول أصدق تهانينا على توليكم منصبكم الرفيع. إن انتخابكم بالإجماع لهو إشادة ببلدكم العظيم الذي تربطنا به علاقات ودية وأخوية. وهو أيضا شهادة على مهارتكم الدبلوماسية ومكانتكم الشخصية في هذا المحفل العالمي الذي أفصحتم فيه بكل إقناع، في العديد من المناسبات، عن شواغل المجتمع الدولي، وبالذات شواغل المهمشين والضعفاء. ولكم أن تتأكدوا من دعم وفد بلدي غير المحدود لكم في اضطلاعكم بمسؤولياتكم الجسيمة.

كما أود أن أتوجه بالتقدير لسلفكم رئيس الجمعية العامة في دورتها الخمسين التاريخية، سعادة السيد ديوغو فريتاس دو أمارال، على مهمة أداها فأحسنها.

أود كذلك أن أتقدم بإشادة خاصة إلى أميننا العام، السيد بطرس بطرس غالى. فهو أول أمين عام للأمم المتحدة في فترة ما بعد الحرب الباردة، بالمعنى الحقيقي لهذه العبارة، وكتب عليه أن يتصدى لقضايا ومشاكل ربما كانت أبعد ما تكون عن أذهان ونوايا الآباء المؤسسين لمنظمتنا. وسخر في خدمة منصبه السامي وضوح الرؤية والقصد، وقدرة رائعة - كما شهدنا من تقريريه الخلاقين عن خطة للسلام وخطة للتنمية - على تقديم التحليلات والحقائق المعقدة في شكل مركز ومبسط. وقد تعامل لما يقرب من نصف العقد مع ما وصفه أحد أسلافه ذات مرة بأنه "أصعب وظيفة على وجه الأرض"، بكل نشاط وحيوية وكرامة ونزاهة.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد سمهان (الإمارات العربية المتحدة).

قبل أكثر من عقدين من الزمان، خاطب مؤسس أمتنا، بانغاباندهو الشيخ مجيب الرحمن، الجمعية العامة في دورتها التاسعة والعشرين، بعد فترة وجيزة من انضمام بنغلاديش إلى الأمم المتحدة بوصفها عضوا كامل العضوية. وفي خطابه حدد بعض الأركان الأساسية والمحور والمرمى العام لسياستنا الخارجية وأولياتنا الوطنية. وهي ما زالت سارية حتى يومنا هذا، في عالم مر بتحولات جذرية. وكما بيَّن بنغاباندهو، فإن سياستنا الخارجية تقوم على مبادئ التعايش السلمي والصداقة تجاه الجميع.

إن حزبنا السياسي، رابطة عوامي، عاد إلى السلطة مؤخرا عن طريق عملية انتخابات عامة بعد فترة انقطاع استمرت أكثر من ٢٠ عاما. والتزامنا التام بالسلام، كما أكد زعيمنا في الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة، ينبع من إدراك بأن شعبنا لا يمكن أن يركز طاقاته وموارده على مكافحة آفات الفقر والجوع والمرض والأمية والبطالة، التي ما زالت تحيق بجزء كبير من الجنس البشري، إلا في بيئة يسودها السلام. ونحن بطبيعة الحال نعلق أهمية خاصة ونركز تركيزا خاصا على تنمية علاقات حسن الجوار مع بلدان منطقتنا، على أساس المبادئ المقبولة عالميا، وهي مبادئ التعايش السلمي والاحترام المتبادل للسيادة والسلامة الإقليمية وعدم تدخل أي منا في الشؤون الداخلية للغير. ونحن نتوحد قلبيا مع تطلعات وآمال البلدان النامية بصفة عامة، ومع البلدان المنتمية إلى حركة عدم الانحياز بصفة خاصة، ونرتبط بصلة روحية خاصة مع الدول الشقيقة الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، كما نشاطر شركاءنا في التنمية هدف تحسين

نوعية الحياة لشعوبنا، وعلاقاتنا معهم تكتسب أهمية قصوى بالنسبة لنا.

إلا أن وجود علاقات الود وحسن الجوار لا يحول بالضرورة دون ظهور المشاكل. ومع ذلك فإن ما يمكن أن تكفله هذه العلاقات هو تسخير أفضل ما في الإرادة السياسية والرغبة الصادقة والنوايا الحسنة في التماس حلول لأية مشاكل معلقة، أو ما قد ينشأ من مشاكل جديدة. وهذا النهج يمكن أن يقطع شوطا بعيدا صوب حسم أي خلافات أو منازعات.

إن مشكلتنا المعلقة مع الهند بشأن اقتسام مياه نهر "الغانج" ليست غير معروفة لهذا المحفل، إن الموارد المائية تقوم بدور بالغ الأهمية في التنمية الاجتماعية الاقتصادية لأي بلد. وبالنسبة لبنغلاديش، فإن توفر مياه الأنهار العذبة بكميات كافية أمر لا غنى عنه لأغراض الزراعة، والري، والمصائد، والنقل النهري، وصيانة التوازن الإيكولوجي والبيئي ومنع حدوث ملوحة الأنهار. والأهمية التي نعلقها على هذه المسألة لا حاجة لزيادة تأكيدها، وقد استأنفنا مناقشات ثنائية مع الهند في مناخ من الثقة المتبادلة لحل هذه المشكلة التي نوقشت طويلا بطريقة ودية وعادلة حتى يمكن الوفاء بشواغلنا المشروعة.

وفيما يتعلق بموضوع الموارد المائية، أود أن أنحرف قليلا عن السياق الوطني الخالص بل الثنائي أيضا، لأن نقص موارد المياه العذبة - واسمحوا لي بأن أؤكد هذا - ليس فريدا من نوعه أو بالنسبة لبنغلاديش أو منطقتنا ولا يقتصر عليها وحدها. وحتى من وجهة النظر الدولية هو موضوع ذو أهمية أولية. ووفقا لورقة تتعلق بالاستراتيجية صدرت مؤخرا عن لجنة الموارد الطبيعية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، أنه بحلول عام ٢٠٢٥، سيكون ٥٢ بلدا يبلغ تعداد سكانها أكثر من ٣ بلايين نسمة تحت وطأة نقص المياه أو تواجه ندرة حادة في المياه. وللمشكلة علاقة بتوفر المياه العذبة في السياق العالمي الشامل بقدر ما لها علاقة بكون تلك الموارد، حتى في حالة توفرها بكميات وفيرة، قد تكون في المكان غير المناسب أو في الوقت غير المناسب. ولذلك، فإن المشكلة ترتبط ارتباطا وثيقا ومعقدا بإدارة المياه بطريقة كفؤة.

إن مسألة المياه ليست جديدة على جدول الأعمال العالمي، ومنذ عقد مؤتمر "مار دل بلاتا" في آذار/مارس ١٩٧٧، كانت هناك برامج دولية بخصوص مسائل ذات صلة بالمياه. إلا أنها - في رأينا - لم تلق الأولوية التي تستحقها. وقد نص في خطة عمل مار دل بلاتا على مدونة دولية لقواعد السلوك بشأن اقتسام المياه، وكما تقترح الورقة الاستراتيجية التي أعدتها لجنة الموارد الطبيعية، فإن إعداد مدونة أخلاقيات دولية بشأن استخدام المياه مسألة مطلوبة اليوم أكثر من أي وقت مضى كمرشد لمساعدة البلدان في جهودها للتوصل إلى اتفاقات ثنائية ومتعددة الأطراف. كما تقترح الورقة إبرام اتفاقية دولية بشأن موارد المياه العذبة وفقا للمبادئ الموجودة فعلا بشأن التنوع البيولوجي، واستنزاف طبقة الأوزون والتغير المناخي. وتؤكد الورقة، على وجه الخصوص، أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تضع مبادئ وأخلاقيات بشأن اقتسام موارد المياه العذبة المشتركة على كوكبنا. وهذه أفكار تستأهل، في رأينا، الدراسة الجادة من جانب المجتمع العالمي.

وإذ أعود إلى موضوع أولويات حكومتنا، اسمحوا لي بأن أضيف أننا، في المجال الداخلي، شأننا في ذلك شأن جميع البلدان النامية الأخرى، نسعى إلى تحقيق نموذج للتنمية البشرية يضع فئات الشعب، وبشكل خاص القطاعات الأكثر ضعفا واحتياجا، في مركز الأولوية. وسنسعى إلى تنفيذ برنامج للإصلاحات مع التأكيد على اعتباراتنا الداخلية: تخفيف الفقر، والنمو الاقتصادي المقترن بعدالة اجتماعية. وستلقى القطاعات الاجتماعية اهتماما خاصا.

لقد كانت فترة التسعينيات فترة تجديد ديمقراطي. وحكومة بلدي تعتقد اعتقادا راسخا أن الارتفاع إلى مستوى المبادئ والأفكار العظيمة على قدر من الأهمية بل ومن الصعوبة التي للكفاح من أجل تحقيقها. ولهذا سنسعى إلى تعزيز سياستنا عن طريق المؤسسات والقوانين.

عن طريق التعديل الدستوري، جرى تجديد هام للمؤسسات والممارسات الديمقراطية في بنغلاديش، بناء على طلب جماهيري ساحق، وذلك قبل إجراء انتخاباتنا العامة في حزيران/يونيه. وقبل ثلاثة أشهر من الانتخابات العامة التي من المقرر إجراؤها

ستستقيل الحكومة وتسلم السلطة إلى حكومة انتقالية غير حزبية ومحايدة يرأسها رئيس المحكمة العليا للبلاد الذي أحيل إلى التقاعد مؤخرا جدا، وتتكون من شخصيات غير سياسية بارزة يعينون وفقا لمشورته، مع مراعاة حساسيات الأحزاب السياسية الكبرى، والمهمة الرئيسية للحكومة الانتقالية ستكون ضمان إجراء انتخابات عامة حرة ونزيهة، تجريها سلطة دستورية مستقلة هي اللجنة الانتخابية، وقد رحب بقدوم مراقبين أجانب لمراقبة عمليات الانتخابات التي لا يعوقها عائق في ١٩٩٦ مثلما حدث في عام ١٩٩١. والتقارير التي يقدمها المراقبون الدوليون يمكن أن تساعد في التعرف على أية عيوب أو ثغرات قد توجد، كما تتضمن أيضا اقتراحات بناءة للتحسين، وهذه الخطوات هي المرادفات الوطنية لتدابير بناء الثقة بين الدول.

إن الديمقراطية، بطبيعة الحال، تتجاوز إجـــراء انتخابـات عامة دوريـة. إنها عملية مستمرة بل هـي حتى ثقافة وروح الشعب، التي تدل فوق كل شيء على نهج ومسلك معينين للحكم. ونحن في بنغلاديش نرى الديمقراطية أكثر من هدف أسمى مرغوب فيه. وعلى المدى الطويل، يوفر الحكم الديمقراطي القائم على تحمل المسؤولية أهم وسيلة فعالة ومستقرة لتطوير اقتصاد أي دولة، ولتحقيق الرفاه لشعبها. ومع ذلك فإن النقطة التي في محلها تماما التي طرحت هي أن الديمقراطية لا يمكن أن تكون في حد ذاتها الدواء الشامل للمشاكل المتنوعة التي تواجه بلدانا عديدة. بل يجب أن يكون هناك أيضا تعاون دولي فعال ومناخ اقتصادي خارجي داعم إذا ما كان للمشاكل الاجتماعية والاقتصادية الكبرى أن تعالج على نحو جاد.

إن الحرب الباردة خلفناها الآن وراء ظهورنا، والهدف الآن هو أن نكسب السلام. والسلام ليس مجرد غياب الحرب، ولكنه ينبغي أن يشمل كل الظروف والضروريات والمنافع الإنسانية التي تهيئ للإنسان حياة متحضرة كريمة. وهو لا يمكن فصله عن الأمن، وهو الوجه الآخر للتنمية. إن المسائل السياسية والاقتصادية والاجتماعية متداخلة اليوم بشكل وثيق لا ينفصل. والتدويل السياسي دون التدويل الاقتصادي لا يمكن تشبيهه إلا ببناء بيت على الرمال. ومن المؤكد تماما اليوم في عصر الترابط هذا، أنه ما من أمة يمكنها تحقيق تنميتها التامة بمفردها. فهذا مجال من الواضح أن للأمم المتحدة، ولمنظومة الأمم المتحدة، دورا بناء تقوم به.

والمقصد الأساسي للأمم المتحدة، كما ورد في المادة الأولى من الميثاق هو تحقيق التعاون الدولي على حل المسائل الدولية ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية وجعل الهيئة مرجعا لتنسيق أعمال الأمم لإدراك هذه الغايات المشتركة.

وبطبيعة الحال تضطلع مؤسسات بريتون وودز بدور رئيسي في ميدان سياسة التنمية وبحوثها. وفي رأينا، توجد في أحكام الميثاق حاجة ماسة ومبرر كاف لأن تضطلع الأمم المتحدة ومنظومة الأمم المتحدة بدور هام في سياسة الاقتصاد الكلي العالمي وفي صياغة الاستراتيجية. والأمم المتحدة هي المحفل العالمي للحوار واتخاذ القرارات بشأن هذه المسائل. وهذا مجال يمكن فيه للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بوجه خاص بعد أن يعاد تنشيطه أن يلعب دورا بناء ومثمرا. ولئن كان الدور الاقتصادي للأمم المتحدة يتيح التركيز بشكل خاص على الأنشطة التنفيذية وأنشطة الرفاه والأنشطة الإنسانية فهناك بالتأكيد، حاجة الى مزيد من التجانس والتنسيق بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة من ناحية ومؤسسات بريتون وودز من ناحية أخرى.

وفيما يتعلق بموضوع التنمية، اسمحوا لي أن أعيد التأكيد على أن البيئة الخارجية الداعمة تعتبر مكملا لا غنى عنه للجهود والسياسات الوطنية. ويمثل الفقر المصدر الأساسي للفوضى في العالم ولا بد من معالجته في جملة أمور عن طريق استمرار التدفقات المطردة والمعززة للموارد من الشمال الى بلدان الجنوب والفجوة بين الشمال والجنوب تتسع بمعدلات تنذر بالسوء. ففي ١٨٩٠ بلغت ثروة الفرد الأوروبي ضعف ثروة الفرد في جنوب آسيا. ووصلت هذه الفجوة اليوم الى ٧٠ ضعفا. وفي ١٩٦٠ كان نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي في شريحة الـ ٢٠ في المائة التي تمثل الدول الأكثر غنى يزيد بأكثر من ٣٠ ضعفا عن نصيب الفرد في شريحة الـ ٢٠ في المائة التي تشكل أكثر الدول فقرا. وفي ١٩٨٩ اتسعت الفجوة الى ٦٠ ضعفا. وبحلول ١٩٩٤ بلغت أربعة بلدان فقط من أعضاء لجنة

المساعدة الإنمائية الهدف الذي حددته الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية الرسمية وهو ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي. وفي المتوسط، انخفض هذا الرقم في بلدان لجنة المساعدة الإنمائية من ٠,٣١ في المائة في ١٩٩٣ الى ٠,٣٠ في المائة في ١٩٩٤. وانخفض نصيب أقل البلدان نموا من التجارة العالمية خلال عقدين من ٠,٨ في المائة الى مجرد ٠,٤ في المائة.

إن مشاكل أقل البلدان نموا وعددها ٤٨ بلدا، لا تزال تستحق اهتماما خاصا في جدول أعمال التنمية العالمي. واستعراض نصف المدة العالمي لبرنامج العمل لأقل البلدان نموا في التسعينات، يشير الى التقدم المحدود في تنفيذ الالتزامات من جانب شركائنا في التنمية. فالمبادرات الإنمائية لأقل البلدان نموا تحبطها مشاكل ترتبط ببرامج التكيف الهيكلي الصعبة، وبانخفاض مستوى الموارد الإنمائية المتدني بالفعل وبالانخفاض الشديد في مستوى الصادرات الذي يصاحبه الوصول المحدود الى الأسواق. كذلك فإن تدابير تخفيف عبء الدين التي اتخذت حتى الآن لا تزال قاصرة على نحو جسيم. إننا نحث شركاءنا في التنمية على اعتماد تدابير محددة وملموسة لمعالجة هذه المشاكل. ونرحب بالبيانات التي أدلت بها عدة وفود، والتي طالبت فيها بإزالة الحواجز أمام منتجات أقل البلدان نموا. ونعتقد أن كل المشاركين في الاجتماع الوزاري المقبل لمنظمة التجارة العالمية الذي سيعقد في كانون الأول/ديسمبر سيعملون على إزالة كل العقبات التي تعترض التجارة في هذه المجموعة الضعيفة من البلدان.

وتعتبر مشاكل البلدان النامية أيضا، بدرجة أو بأخرى مشاكل العالم بأسره، لأن الرخاء في نهاية المطاف لا يتجزأ شأنه في ذلك شأن السلم والاستقرار. وبالنسبة للبلدان المتقدمة النمو، فمن المؤكد أن تقديم المساعدة الى بلدان الجنوب سيشكل استثمارا في عالم ثالث أكثر أمنا واستقرارا وأكثر رخاء في نهاية المطاف وهذا أمر لا شك فيه. أما تهميش البلدان النامية فسيكون أمرا لا يمكن تبريره من الناحية الأخلاقية كما أنه غير مجد من الناحية السياسية ويأتي بعكس النتائج المرجوة من الناحية الاقتصادية. إن تطلعات الجنوب ورخاء الشمال أمور متلازمة بالتأكيد.

وكما قال أول أمين عام للأمم المتحدة، فإن الأمم المتحدة منظمة قوية بقدر ما يتفق عليه الممثلون في سان فرانسيسكو. وبعد انقضاء نصف قرن من الزمان لا تزال الأمم المتحدة المحور الأساسي الذي لا غنى عنه لأي نظام دولي، وقد أعدت على نحو فريد للاضطلاع بهذا الدور، وجهزت وفوضت للقيام به. وأود أن أؤكد هنا على أن الأمم المتحدة الفعالة ذات المصداقية أكثر أهمية وأشد حيوية بالنسبة للدول الأصغر والأضعف منها بالنسبة للدول الأقوى.

وفي عالم اليوم الذي يشهد تطورات ضخمة تقدم الأمم المتحدة ومنظومتها وعودا أكبر من الوعود التي توخاها آباؤها المؤسسون. ومع ذلك فإن منظومة الأمم المتحدة، مثل جميع المنظمات الأخرى تخضع للقول المأثور عن دارون "التكيف أو الفناء" ولهذا يكرس قدر كبير من التفكير والجهد والعمل لتحقيق الهدف المتمثل في جعل الأمم المتحدة أكثر تناغما واستجابة للعصور والاحتياجات المتغيرة لرسم خطة لمنهجها المستقبلي ولتحديد اهتماماتها وأولوياتها الجديدة.

وينبغي أن تغطي مجالات مسؤولية الأمم المتحدة بشكل واضح المشاكل والقضايا القائمة بين الدول، وبصفة خاصة المسائل ذات النطاق المتفشي والأثر العالمي. فتدهور البيئة، وحقوق الإنسان وتزايد عدد السكان، وحالة المرأة والأطفال وحقوقهم، واستنزاف الموارد الطبيعية غير المتجددة، والمخدرات، والهجرة، والإرهاب الدولي، والفساد في قطاع الأعمال الدولي، بالإضافة الى قضايا السلم والأمن الدوليين والتنمية، يمكن أن تكون مواضيع أساسية في سياسات وأعمال الأمم المتحدة. ونحن بطبيعة الحال نرغب أن تكون الأمم المتحدة منظمة ومركزة ومفتوحة وخاضعة للمساءلة، ولديها نظم وهياكل إدارية عالية المستوى.

وفيما يتعلق بموضوع إصلاح مجلس الأمن، قدم عدد من الاقتراحات بما في ذلك الاقتراح الواسع النطاق الذي قدمته إيطاليا. وهناك تلاقي واسع في الآراء، إن لم يكن اتفاقا في الرأي، بأن الحجم الإجمالي للمجلس الموسع ينبغي ألا يتجاوز رقما عند أدنى أو منتصف العشرينات. وبالاتفاق على ما إذا كان التوسيع يشمل فئة الأعضاء غير الدائمين فقط أو الفئتين معا أو ما إذا كان من الممكن إنشاء فئة شبه دائمة جديدة،

لا يزال بعيد المنال. ونرى أن هناك جوانب ثلاثة للمسألة ينبغي أن تحظى بالأولوية.

أولا، أن الدول الأصغر والأضعف، التي بحكم تعريفها لا تشكل خطرا على الأمن الدولي، لها مصالح أكثر حيوية في الأمم المتحدة هذه المصالح والشواغل لا يجوز إغفالها في أي عملية لإعادة هيكلة المجلس. وتبين التجربة أيضا أن البلدان الأصغر التي ليس لديها مصالح خاصة قد لعبت بشكل عام دورا بناء بدرجة أكبر كأعضاء في المجلس.

ثانيا، وينبغي لأي عملية إصلاح أو إعادة تشكيل أن تستهدف زيادة فعالية المجلس وتحقيق ديناميته. ولا ينبغي أن نسمح بشيء بأن يصرف الأنظار عن ذلك.

ثالثا، ينبغي إيلاء الاعتبار الواجب للبعد الأخلاقي في تحديد معايير فئات العضوية الجديدة المحتملة أو المعايير التي سيستعان بها لإضافة أعضاء جدد الى الأعضاء الدائمين. وهذا سوف يشمل التزام البلد بمبادئ الميثاق ومقاصده، وبالحكم الديمقراطي والحريات الأساسية، وحقوق الإنسان، واحترام قرارات الأمم المتحدة بصفة عامة.

والأمين العام هو أوضح رمز وتجسيد لمنظومة الأمم المتحدة. ونحن نعتبره أكثر من كونه الموظف الإداري الأول للمنظمة، حسبما ينص الميثاق، لأن عليه أيضا مسؤوليات سياسية هامة. وقد كان من رأي أمين عام سابق أنه ينبغي للأمين العام أن يعين على:

> "سد أي فراغ قد ينشأ في الأنظمة التي يكفلها الميثاق والدبلوماسية التقليدية لضمان السلام والأمن".

وبينما تبذل الجهود لتعزيز فعالية الجمعية العامة ومجلس الأمن والأجهزة التنفيذية لمنظومة الأمم المتحدة، قد يكون بوسعنا النظر في طرائق تعزيز مكتب الأمين العام. وثمة فكرة نزكيها للنظر فيها، وهي إنشاء لجنة على غرار مكتب الجمعية العامة، يمكن للأمين العام أن يتشاور معها، بصفة رسمية أو غير رسمية، أو بصفة جماعية أو مع أحد أفرادها بشأن القضايا الإدارية أو السياسية الهامة. وإنشاء مثل هذه اللجنة يحقق أغراضا مفيدة، لا سيما فيما يختص بكفالة قيام الجمعية بدورها الواجب.

فهي ستكفل أولا، التفاعل والتبادل بين الأمين العام والجمعية العامة على نحو وثيق. وثانيا، انها ستتيح للأمين العام أن ينتفع بالمشورة غير المتحيزة وأن يتصرف بطريقة مؤسسية على أفكار الدول الأعضاء بشأن القضايا. وثالثا، أنها ستسمح بدرجة من الشفافية فيما يتعلق باتخاذ القرار تفوق الدرجة المتاحة حاليا.

والهدف من أي عملية إصلاح أو إعادة تشكيل هو إيجاد أمم متحدة أقوى، مهيأة تهيئة مؤسسية أفضل للوفاء بولايتها. إلا أن الإصلاح مكمل، وليس بديلا للإرادة السياسية التي تدفعنا الى عمل الصواب وما تتطلبه مقاصد الميثاق ومبادئه وأحكامه الأخرى. ومما يؤسف له أنه على مدى سنوات كانت الأسباب السائدة التي يحتج بها غالبا عندما تتعثر الأمم المتحدة أو تخفق هي انعدام الإرادة السياسية وليس الصعوبات المحلية التي لا تذلل أو الثغرات المؤسسية.

وأود أن أتناول بإيجاز شديد حالة الأمم المتحدة المالية المؤسفة، التي باتت جد خطيرة فعلا. أنه يحق للدول الأعضاء كل الحق، بل ويجب عليها أن تطالب بأفضل خدمة ممكنة مقابل ما تدفعه من أموال. إلا أنه لا بد من تزويد الأمم المتحدة بالأموال اللازمة للوفاء بمسؤولياتها. ونحن نرحب بالتزام الولايات المتحدة بالوفاء بالتزاماتها المالية تجاه الأمم المتحدة وبدفع متأخراتها على مدى خمس سنوات.

ولقد طرحت اقتراحات هامة بشأن إصلاح الأمم المتحدة قدمتها قمة مجموعة البلدان السبعة، في ليون، في مرحلة سابقة من هذه السنة. وهذه الاقتراحات تدعو الى تحقيق بعض الوفورات من القضاء على تداخل الاختصاصات، وتحسين فعالية بعض الوكالات واللجان، وتوحيد برامج معينة وترشيدها. ولا يخالجني الشك في أن اللجنة الخامسة؛ بل وربما اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية أيضا، ستنظران في هذه الاقتراحات بكل عناية. ونرحب، بطبيعة الحال، بالاقتراح الداعي الى إعادة استثمار أي

وفورات تتولد عن مثل هذه الاصلاحات في البرامج الإنمائية.

وثمة نظرة أكثر واقعية الى النفقات التي تتكبدها الأمم المتحدة تتمثل في مقارنة ميزانية الأمم المتحدة بالمصروفات التي تتكبدها الحكومات الوطنية بل والحكومات المحلية، عند اضطلاعها بأنشطة معينة. فعلى سبيل المثال وصلت ميزانية الأمم المتحدة العادية المقررة في عام ١٩٩٢ الى ما يقرب من ميزانية إدارة الحريق بمدينة نيويورك. وفي ١٩٩٤، بلغت تكاليف منظومة الأمم المتحدة بأسرها، بما فيها جميع عمليات الطوارئ، أكثر من ١٠ بلايين دولار، أي بمعدل دولارين للفرد الواحد من سكان كوكب الأرض. وبلغت حصة الفرد من الإنفاق على التسلح في نفس العام نحو ١٥٠ دولار.

وبينما ينبغي استكشاف كل المجالات والسبل لتحقيق المزيد من فعالية التكلفة، يصعب التهرب من الاستنتاج القائل بأن الأمم المتحدة تمنح مقابلا طيبا لقاء ما يدفع لها من مال. والواقع أن الإنفاق على حفظ السلام ومنظومة الأمم المتحدة هو استثمار حقيقي في السلام والأمن.

ولقد أوليت دائما أولوية عليا في الأمم المتحدة لنزع السلاح. وعلى وجه التحديد، لقيت مسألة نزع السلاح النووي أعلى الأولويات دائما. ومع نهاية الحرب الباردة، تزايد الوعي بالحاجة الى طرق هذه المسألة بكل جدية. وبعد تمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الى أجل غير مسمى، في السنة الماضية، وإقرار معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بأغلبية ساحقة في الجمعية العامة خطوتين محمودتين باتجاه الهدف النهائي المتمثل في نزع السلاح النووي. وقد أكدت محكمة العدل الدولية، في فتواها الأخيرة بشأن قضية الأسلحة النووية، على الالتزام:

"بالدخول بنية حسنة في مفاوضات تؤدي الى نزع السلاح النووي بجميع جوانبه في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة، واختتام هذه المفاوضات".

ولا بد من تجريم الأسلحة النووية، شأنها في ذلك شأن الأسلحة الكيميائية والبيولوجية، وقد أصبحت تلك الأسلحة في عالم ما بعد الحرب الباردة لا تتفق مع روح العصر. وهي لا تعزز الأمن الدولي، ولا يمكن إلا أن تهدد سلام العالم.

وبالنسبة الى بنغلاديش فإن السعي الى نزع السلاح العام الكامل مبدأ أساسي في سياسة الدولة. وبوصفها عضوا جديدا في مؤتمر نزع السلاح، فإننا مستعدون كل الاستعداد للقيام بدور إيجابي لتحقيق هذا الهدف. وقدمت بنغلاديش، ومعها معظم أعضاء فريق الـ ٢١، اقتراحا في مؤتمر نزع السلاح يتعلق بإزالة الأسلحة النووية. وقد عمم هذا الاقتراح بوصفه وثيقة من وثائق مؤتمر نزع السلاح. ونحن نوافق على أن هناك تخفيضات كبرى تجري في الترسانتين النوويتين للدولتين النوويتين الأعظم بموجب المعاهدتين الأولى والثانية لتخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (استارت الأولى والثانية). إلا أنه مما يدعو الى الانزعاج أنه ستظل هناك حتى بعد استكمال تنفيذ المعاهدة الثانية لتخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها بحلول عام ٢٠٠٣ على أقصى تقدير، رؤوس حربية نووية يزيد عددها على ما كان موجودا في عام ١٩٧٠، عندما بدأ سريان معاهدة حظر الانتشار النووي. ومن الواضح كل الوضوح أن هناك حاجة الى التحرك بسرعة نحو معاهدة ثالثة لتخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية، بل والى تجاوزها.

ولا يزال حفظ السلام يمثل أهم مجال من مجالات أنشطة الأمم المتحدة. ولقد حققت الأمم المتحدة فعلا بعض النجاحات الملحوظة في بعثات حفظ السلام في الآونة الأخيرة، والأمثلة على ذلك تشمل البعثات المضطلع بها في السلفادور، وكمبوديا، وهايتي، وموزامبيق، وأنغولا. وإنه للما تفخر به بنغلاديش أنها تؤدي دورا فعالا في أنشطة حفظ السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة. ولقد بذل أبناؤنا من حفظة السلام دماءهم وضحوا بأرواحهم في سبيل قضية السلام في مختلف أرجاء العالم.

وهناك مجال لتفاؤل يشوبه الحذر فيما يتعلق بقضية البوسنة والهرسك. ويحدونا أمل مخلص في أن ينفذ اتفاق دايتون برمته، وأن يعود السلام الحقيقي الى تلك المنطقة المحفوفة بالمخاطر. وستواصل بنغلاديش

مساندة جميع الجهود الرامية الى تحقيق هذا الهدف من خلال المحافل الإقليمية والمتعددة الأطراف أيضا.

لقد كانت التطورات الأخيرة في الشرق الأوسط مبعث قلق لنا جميعا. وأعربت بنغلاديش عن قلقها العميق واستيائها البالغ إزاء أعمال العنف والقتل التي حدثت مؤخرا في الضفة الغربية وقطاع غزة وإزاء عدم احترام حرمة المسجد الأقصى. ونحن نطالب جميع الأطراف المعنية بالوفاء بالالتزامات التي قطعوها على أنفسهم بموجب اتفاق السلام بغية التوصل الى سلام شامل ودائم في الشرق الأوسط، وهو سلام تعتقد بنغلاديش أنه سيجعل بالإمكان إقامة دولة فلسطينية تكون عاصمتها القدس. وتساند بنغلاديش - حكومة وشعبا الرئيس ياسر عرفات وأشقائنا الفلسطينيين، ونؤكد مجددا التزامنا ودعمنا للقضية العربية والفلسطينية.

إن الأمم المتحدة بمعناها الحقيقي تخص الأسرة الإنسانية برمتها. وقد كانت على مر السنين قوة ذات بأس وتأثير لصالح البشرية. وهي لا تزال الأداة الوحيدة التي لها مصداقية والقادرة على تحريك العالم صوب هدف السلام والرخاء الدوليين. إن قيام الأمم المتحدة ذاتها التي تتكون من الدول الأعضاء الكبيرة والصغيرة خير شاهد على حكمة الجنس البشري ورغبته في السلام. ونحن لدينا كل الثقة والأمل في أن تواصل الأمم المتحدة بعد إعادة تنشيطها الاضطلاع بدور فعال في تقرير قضايا سياسات العصر الناشئة في السنوات الحاسمة المقبلة.

ومن الممكن أن تكون هناك فوارق بين الشعوب والبلدان والأمم، وهي موجودة بالفعل، إلا أن الجميع يتشاطرون رؤية مشتركة ولديهم آمال وتطلعات مشتركة أيضا. ومن المؤكد أن الأخيار في كل أرجاء العالم من رجال ونساء تراودهم نفس الأحلام المتعلقة بالسلام والسعادة الدائمين.

وقبل ما يزيد عن ٥٠ عاما، قام أحد عظماء قادة العالم وهو من الذين وضعوا ميثاق الأطلسي ومن أوائل الذين استخدموا عبارة "الأمم المتحدة" بتوجيه نداء عاطفي عن السلام عندما كتب:

"إننا نواجه الحقيقة البارزة التي مؤداها أنه إذا أريد للحضارة أن تبقى، فيتعين علينا أن ننهض بعلم العلاقات البشرية - أي قدرة الشعوب من جميع الأجناس على العيش معا والعمل معا في عالم واحد وفي كنف السلام".

ولم يعش الرئيس روزفلت لينطق هذه الكلمات التي كتبها لتكون خطابه الأخير. ومن المؤكد أن هذه الكلمات ذات دلالة حتى في يومنا هذا.

الرئيس بالنيابة: أعطي الكلمة الآن لرئيس وفد أذربيجان السيد إيلدار كولييف.

السيد كولييف (أذربيجان) (ترجمة شفوية عن الروسية): أود أن أدلي ببيان بالنيابة عن وزير خارجية جمهورية أذربيجان.

اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أهنئ السيد غزالي اسماعيل على انتخابه لمنصبه الرفيع، منصب رئيس الجمعية العامة في دورتها الحادية والخمسين، وهو ما يمثل تقديرا لمكانة ماليزيا على الساحة الدولية. وإني على ثقة من أن الجمعية العامة ستتمكن تحت قيادته القديرة من تسجيل فصل رائع آخر من صفحات تاريخ الأمم المتحدة.

واغتنم هذه الفرصة أيضا لأعرب عن امتناننا العميق لرئيس الدورة الخمسين التاريخية الأخيرة للجمعية العامة السيد ديوغو فريتاس دو أمارال للطريقة الممتازة التي أدار بها عمل الجمعية العامة.

وتعلق جمهورية أذربيجان أهمية خاصة على إقامة نظام عالمي جديد يقوم أساسا على احترام جميع الدول بشكل صارم للمبادئ الأساسية للقانون الدولي وعلى نظام الأمن الدولي الشامل. ولا بد من أن يأخذ الأمن العالمي في الاعتبار مصالح جميع الدول ذات السيادة بغض النظر عن حجمها أو تعداد سكانها ولا ينبغي لأي دولة، أن تضمن أمنها الخاص على حساب دولة أخرى.

وفي عالم مر بمرحلة تحول في أواخر القرن العشرين، بدأ الإحساس بالابتهاج للعلاقات في فترة ما بعد عهد التكتلات يستسلم للإدراك الواعي بأن

البشرية تواجه اليوم مشاكل حادة ذات طبيعة عالمية متزايدة. ومن المشاكل المألوفة التي ينبغي حسمها من خلال الجهود المشتركة انتشار أسلحة الدمار الشامل، والنزعة الانفصالية العدوانية، والإرهاب الدولي، والاتجار بالمخدرات والتلوث البيئي. وفي هذه الأوضاع سيؤدي العمل الموحد للدول الأعضاء الى التوصل الى تحديد أسرع للآليات الصحيحة اللازمة لمعالجة هذه المشاكل الخطيرة.

وترحب أذربيجان باعتماد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية التي فتح باب التوقيع عليها مؤخرا. وقد توج هذا الهدف الذي تحقق الآن مساعي استمرت عقودا عديدة. وهو إسهام كبير في عدم انتشار الأسلحة النووية بشكل خاص وفي نزع السلاح بشكل عام.

إن حكومة أذربيجان ممثلة في شخص الرئيس حيدر علييف - آخذة في الاعتبار ما اكتسبه المجتمع العالمي من خبرة تاريخية وساعية الى تحقيق أسمى القيم الإنسانية، وبعد أن وحدت الأمة - تمضي الآن قدما بتصميم على طريق الإصلاح الديمقراطي، نظرا لأن مناخ السلام والوفاق الوطني القائم على احترام الحقوق المدنية والحريات الإنسانية هو وحده الذي يستطيع ضمان التنمية الشاملة للفرد والمجتمع، وتهيئة الظروف التي تفضي الى التفاعل الطبيعي مع العالم قاطبة وتمكين البلد من تحقيق المعايير السياسية والاقتصادية والإنسانية والديمقراطية.

بيد أن كل جانب من جوانب الحياة في بلدي قد تأثر تأثرا شديدا بعدوان جمهورية أرمينيا. إن احتلال حوالي ٢٠ في المائة من أراضي أذربيجان، والاستيلاء على المدن والقرى ونهبها، بما في ذلك عشرات آلاف الأشياء التي أخِذت من المنازل، والصناعة، والزراعة، والهياكل الأساسية والقطاع الاجتماعي، هما أمر لا يزال يصيب دولة أذربيجان بأضرار ضخمة. لقد جرى "التطهير العرقي" في الأراضي المحتلة. ويواجه البلد حالة إنسانية خطيرة للغاية. وعدد اللاجئين والمشردين قد تجاوز رقم المليون، وهو رقم ينذر بكارثة لبلد مجموع سكانه ٧,٥ ملايين.

بيد أننا لا نزال نعتبر أن المفاوضات السلمية في إطار عملية منسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا هي الطريق الوحيد لفض النزاع. ولهذا السبب وافقت أذربيجان على وقف إطلاق النار - الذي دام أكثر من سنتين - وذلك على الرغم من استمرار احتلال أراضيها ووجود أعداد ضخمة من اللاجئين والمشردين.

إن جمهورية أرمينيا، في سعي منها إلى توطيد المكاسب الناشئة عن عدوانها السابق، ترفض الاعتراف بسيادة أذربيجان وبسلامة أراضيها، وبذلك فهي تضرب عرض الحائط بأحد المبادئ الأساسية للقانون الدولي كأساس للتسوية. وأصبح هذا الرفض عائقا أساسيا دون تحقيق السلام.

وأود أن أؤكد من جديد موقفنا الواضح القائم على الحل الوسط في موضوع التسوية، وهو موقف يتطلع إلى كفالة التنفيذ الفوري بلا قيد ولا شرط لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة ومقررات منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بشأن هذا النزاع. إن مجموعة اقتراحاتنا للتعجيل بخطى التقدم في عملية منسك نحو تحقيق تسوية شاملة تتضمن العناصر التالية: انسحاب القوات الأرمنية من جميع أراضي أذربيجان المحتلة، بما فيها مقاطعتا شوشا ولاشين؛ وعودة سكان أذربيجان إلى أماكن إقامتهم السابقة بما فيها منطقة ناغورني كاراباخ، بأذربيجان؛ وكفالة أمن متكافئ، ترصده قوات منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، للسكان الأرمن والأذربيجانيين، الذين تضرروا نتيجة للنزاع المسلح؛ وتقديم ضمانات بأن الاستقلال الذاتي سيمنح لجميع سكان المنطقة التي تتألف منها أذربيجان.

إن رئيسي أذربيجان وأرمينيا، في اجتماعهما يوم ٢٢ نيسان/أبريل ١٩٩٦ بلكسمبرغ، المعقود في إطار إبرام الاتفاقات الثنائية بشأن المشاركة والتعاون بين أذربيجان وجورجيا وأرمينيا، والاتحاد الأوروبي، قد اعتمدا بلاغا مشتركا يعرب عن اتفاقهما على أن فض النزاع سيمثل إسهاما محسوسا في تحقيق الاستقرار والأمن الإقليميين، وكذلك تحقيق التنمية الاجتماعية الاقتصادية لسكان المنطقة.

وفي سياق التفكير في إيجاد نظام للأمن على الصعيد الإقليمي وصعيد أوروبا كلها، نود أن نؤكد أننا

نرى أن مؤتمر القمة القادم لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، الذي سيعقد في لشبونة، إنما يمثل فرصة حقيقية لصياغة المبادئ الأساسية للتسوية، ليس فقط للنزاع الأرمني - الأذربيجاني، بل أيضا لاحتمال تسوية نزاعات أخرى في منطقة تلك المنظمة. والأحكام المتصلة بهذا الموضوع الواردة في الوثيقة النهائية لمؤتمر القمة، والتي تم الاتفاق عليها على المستوى الأعلى، يمكن أن تؤدي دورا ذا أهمية قصوى في التطوير الإيجابي للمفاوضات، سواء في إطار عملية منسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وفي جميع جهود الوساطة التي تبذلها المنظمة المذكورة في الوقت الحاضر.

وخلال عدة سنوات منذ نهاية الحرب الباردة جرت مناقشات نشطة في العالم بشأن تطوير شكل العلاقات الدولية. وتجري هذه المناقشات على مستويات مختلفة، وتكاد تتناول جميع جوانب حياة المجتمع الدولي. والأمم المتحدة، بوصفها المنظمة العالمية الرائدة، هي المحفل الأساسي لتجميع واختبار جمهرة الأفكار المتصلة برؤية وتفهُّم ما يجري من عمليات في العالم في السنوات الأخيرة، وإمكانيات تنفيذها باسم التقدم البشري.

وفي السنوات الأخيرة جرت مناقشات واسعة النطاق حول زيادة أعضاء مجلس الأمن، أو، في سياق أوسع نطاقا، حول إصلاحه في ضوء الزيادة المحسوسة في عضوية الأمم المتحدة وضوء التغييرات الرئيسية في العلاقات الدولية. وفي هذا الصدد من المهم أن تؤخذ في الحسبان الحاجة إلى إبقاء بل تعزيز مقدرة مجلس الأمن على أن يستجيب على النحو السليم لما يكتنف السلم والأمن الدوليين من تهديدات.

وتؤيد أذربيجان ترشيح كل من ألمانيا واليابان بوصفهما عضوين دائمين في مجلس الأمن. وفي الوقت نفسه، ينبغي ألا تختفي من جدول الأعمال مسألة التمثيل العادل لجميع المناطق بين الأعضاء الدائمين. وينبغي أن يلاحَظ في هذا السياق أن أفكارا واقتراحات كثيرة أخرى قد قُدمت، خصوصا من إيطاليا وعدد من الدول الأخرى، وينبغي دراستها دراسة كاملة.

وتؤيد أذربيجان تأييدا تاما جهود المجتمع الدولي استجابة للزيادة المروعة في الأفعال الإرهابية في السنوات الأخيرة. ونحن ندين إدانة لا لبس فيها جميع الأفعال والطرائق والممارسات الإرهابية، باعتبارها أفعالا إجرامية ولا مبرر لها، أيا كان مكان ارتكابها ومرتكبوها، بما في ذلك ما يضير بالعلاقات الودية فيما بين الدول والشعوب، ويهدد سلامة أراضي الدول وأمنها. وتؤيد أذربيجان إنشاء منظمة دولية متخصصة لمكافحة الإرهاب.

وتعلق أذربيجان أهمية أساسية على عملية التكامل في النظام الاقتصادي العالمي، وتعتبرها من المتطلبات المسبقة الرئيسية في تشكيل اقتصاد سوقي ديناميكي متعدد الأبعاد، ومجتمع ديمقراطي منفتح. وقد سُن تشريع لهذا الغرض لتعزيز مبادئ الاقتصاد السوقي، خصوصا من خلال قوانين بشأن الملكية الخاصة والمشاريع الحرة والنشاطات المصرفية وحماية الاستثمار الأجنبي وغير ذلك. ويجري الإصلاح الاقتصادي في أذربيجان وتنفيذ المشروعات الاقتصادية في تعاون نشط مع مؤسسات بريتون وودز. وقد وضِعت تدابير ملموسة يجري تنفيذها، لتشكيل السياسة الاقتصادية للدولة خلال الفترة الانتقالية. وتشمل تلك التدابير إصلاح النظام النقدي والائتماني، وتطوير السياسات المتعلقة بالأسعار والضرائب. ولقد شُرع في برنامج مدته ثلاث سنوات لخصخصة منشآت الدولة. وفي سبيل إدراك هذا الهدف تشجع أذربيجان تشجيعا نشطا الاستثمار الأجنبي، وشرعت تسلك مسلكا ثابتا لتحرير النشاطات الاقتصادية الأجنبية من القيود، والإزالة التدريجية للقيود غير التعريفية، وتشجيع الصادرات الوطنية.

وتوافق جمهورية أذربيجان على الحاجة إلى الإصلاح الهيكلي والتطبيع المالي للأمم المتحدة. وفي هذا الصدد أود أن أسترعي مرة أخرى انتباه الجمعية العامة إلى مشكلة تقرير أنصبة عادلة لتمويل ميزانية الأمم المتحدة، كي تكون مصداقا لما للدول من مقدرة فعلية على الدفع. وبينما نرحب بالقرار المبدئي بإلغاء

نظام الحدود، فإننا نرى أن طول أمد هذه العملية آخذ في إحداث تدهور الحالة المالية للدول التي نالت استقلالها في الآونة الأخيرة، بما فيها أذربيجان، المضطرة، في سبيل الوفاء بديونها لميزانية الأمم المتحدة، إلى تقليص البرامج، الهزيلة أصلا، الرامية إلى المساندة الاجتماعية للسكان، ولا سيما المهجرين والمشردين.

وتود حكومة أذربيجان أن تسترعي الانتباه أيضا وبوجه خاص إلى ضرورة التمثيل العادل للدول المستقلة حديثا ضمن موظفي الأمم المتحدة. وفي الوقت الذي ندرك فيه الصعوبات التي تواجهها المنظمة الآن فإننا لا نقبل حالة عدم تمثيل أذربيجان للآن في أمانات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة.

والإصلاحات الاقتصادية التي تنفذ في أذربيجان تهدف في معظمها إلى تحسين الحالة الاجتماعية للسكان. ومع هذا فالدخل الشهري لقطاع كبير من السكان دون مستوى الكفاف، نظرا لاستمرار الصعوبات الاقتصادية في بلد يمر اقتصاده بمرحلة انتقالية، وهي صعوبات تفاقمت بسبب عبء تقديم المساعدة الضرورية للاجئين والمشردين.

وفي هذه الحالة تعلق أهمية كبيرة على المساعدة الإنسانية الخاصة وسائر أشكال المساعدة من الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والبلدان المانحة، ويشمل ذلك المساعدة لإصلاح وتعمير عدد من مناطق أذربيجان التي عانت كثيرا نتيجة للأعمال العسكرية. وفي الوقت الذي نشعر فيه بالامتنان العميق لشعب أذربيجان لما يقدمه من مساعدة فإننا نناشد البلدان المانحة ألا تخفض معدل مساعدتها.

وأنا على ثقة من أن الأمم المتحدة ستواصل بذل أقصى ما تستطيع من جهد لكي تكون الحفازة إلى تحقيق التعايش السلمي فيما بين الدول، وتعزيز فكرة ترابط التطلعات الوطنية والرفاه المشترك للبشرية، بما يوجد الظروف المفضية إلى الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية المستدامة في الدول.

وثمة إمكانات لتعزيز وتدعيم أعمال الأمم المتحدة. ونشهد على نحو متزايد توسعا في مجال نشاط المنظمة إذ تتجاوز حدود المفهومين التقليديين لصون السلم والأمن الدوليين وتتولى المهام الأكثر تنوعا. فقد بدأت الأنشطة، من قبيل المساعدة الانتخابية وتقديم المساعدة الإنسانية الخاصة ورصد إعمال حقوق الإنسان والمساعدة في بناء الأمم وإيجاد الظروف الملائمة للتنمية المستدامة في الدول، ترتبط اليوم في جميع أنحاء العالم بالأمم المتحدة.

وختاما أود أن أذكر بالمبدأ الأساسي المعروف: "إن خير عالم هو عالم ينتمي إليه الجميع ولا يصبح ممكنا إلا بجهود الجميع". فلنوحد جهودنا من أجل بناء عالم كهذا.

الرئيس بالنيابة: أعطي الكلمة الآن للسيد وزير الخارجية والتعاون الدولي في حكومة كمبوديا الملكية، سعادة السيد أونغ هوت.

السيد أونغ هوت (كمبوديا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): اسمحوا لي في البداية أن أتقدم بالتهنئة الحارة إلى سعادة السيد غزالي اسماعيل، باسم الوفد الكمبودي، بانتخابه لتولي رئاسة هذه الجمعية. ويأتي انتخابه شهادة بكفاءته المهنية وتشريفا لبلده، ماليزيا، الذي تربطه بكمبوديا علاقات وثيقة وودية تقليديا. ووفدي مقتنع بأن كفاءة السفير اسماعيل وخبرته ستعيناه على توجيه أعمال دورتنا بالحكمة وحدة الذهن إلى نهاية موفقة.

كذلك يود وفدي توجيه التهنئة والشكر إلى سعادة السيد ديوغو فريتاس دو أمارال ممثل البرتغال على رئاسته الناجحة للدورة الخمسين للجمعية العامة.

كما أغتنم هذه المناسبة للإعراب عن التقدير العميق لفرد تشعر مملكة كمبوديا نحوه بالامتنان العميق للدور الذي أداه في العملية السلمية في بلدنا - وهو الأمين العام للأمم المتحدة، السيد بطرس بطرس غالى ولأدائه وتفانيه الصادق في إنجاز هذه المهمة النبيلة.

(تكلم بالانكليزية)

وسيصادف يوم ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر القادم الذكرى السنوية الخامسة لتوقيع اتفاق التسوية

السياسية الشاملة للنزاع في كمبوديا. وستحتفل حكومة كمبوديا الملكية وشعبها بهذا الحدث التاريخي في ربوع الوطن. وكان هذا الاتفاق قد صيغ

"لصيانة سيادة كمبوديا واستقلالها وسلامتها الإقليمية وحرمتها وحيادها ووحدتها الوطنية وللمحافظة عليها والدفاع عنها" (اتفاق التسوية السياسية الشاملة لنزاع كمبوديا، DPI/1180-92077، ص ٨ الفقرة ٣)

عن طريق استعادة السلام وتعزيز المصالحة الوطنية في البلد. وسيتذكر الشعب الكمبودي دائما تضحيات المجتمع الدولي من أجله، وخاصة الشخصيات البارزة التي كرست نفسها لقضية السلام والديمقراطية في بلدنا. ونحن مدينون لهم فعلا ونظل ممتنين جدا لاستمرار إسهامهم في تعمير وتنمية كمبوديا، حتى تحتل مرة أخرى موقعها الصحيح في انسجام الأمم.

وحكومة كمبوديا الملكية التي يرأسها صاحب السمو الملكي سامدخ كروم بريا نورودوم راناريده وفخامة سامدخ هون سن قد نتجت عن انتخاب حر ونزيه نظمته الأمم المتحدة وأشرفت عليه في أيار/مايو ١٩٩٣. ولم يمض عليها الآن سوى ثلاث سنوات ولكن بفضل تصميم الشعب الكمبودي والمساعدة والدعم القيمين من هذه الهيئة العالمية ووكالاتها والمنظمات الدولية الأخرى والبلدان الصديقة سارت إعادة البناء في كمبوديا بخطوات حثيثة.

وفي "خطة للسلام" تكلم سعادة الأمين العام السيد بطرس بطرس غالى عن ضرورة إيلاء الأمم المتحدة اهتماما دقيقا لمتطلبات بناء السلام في مرحلة ما بعد الصراع. وكما يمكن أن تبين التجربة الكمبودية، فإن هذه العملية معقدة ومتعددة الجوانب. وعلق ممثل الأمين العام في كمبوديا الأونروابل بني وديونو، في مقال نشر مؤخرا بأن:

"بناء السلام في مرحلة ما بعد الصراع ليس مجرد مجموعة من الأنشطة المتفرقة. إنه يتطلب مفهوما كليا يشمل الأهداف السياسية والمؤسسية والقانونية والاقتصادية والاجتماعية".

واعترفت الحكومة الملكية بهذا النهج الكلي كذلك اعترافا سريعا فبعد تسعة أشهر من إجراء الانتخابات العامة، أطلقت الحكومة البرنامج الوطني لإعادة تأهيل كمبوديا وتنميتها، في شباط/فبراير ١٩٩٤. وفي الوقت نفسه، تمكنت من كفالة الاستقرار السياسي، وتحسين الأمن، وتنظيم انتعاش اقتصادي سريع، تجسد في نمو الناتج الوطني الإجمالي بنسبة ٧,٦ في المائة، ووقف نسبة التضخم عند ٣,٥ في المائة واستقرار معدل سعر الصرف للعملة الوطنية طيلة ١٩٩٥. وإن هذه الأرقام، يضاف إليها قانون استثمار ليبرالي والناتج المحلي الإجمالي المنخفض الذي يصل إلى ٢٨٧ دولارا للفرد الواحد، توفر حوافز قوية للاستثمار الأجنبي، المباشر، وخصوصا الآن إذ تتمتع كمبوديا بمركز الدولة المفضلة لدى الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، والبلدان الهامة الأخرى في العالم. وتأمل كمبوديا في الحصول عما قريب على مركز نظام الأفضليات المعمم.

والحكومة الملكية، في سعيها لتحقيق أهدافها في مجال الإصلاحات الهيكلية والتنمية، وبينما تسعى لتحسين نوعية حياة مواطنيها، تعي ضرورة الحماية البيئية. وأصبحت كمبوديا من بين الدول الموقعة على اتفاقية الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي واتفاقية مكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر. وتعي الحكومة على الدوام مسؤوليتها في حماية التراث الطبيعي الثري لكمبوديا، وذلك من أجل مصلحة شعبها والعالم ككل. ولذا كما أعلن رئيس الوزراء الأول في الاجتماع الأول للفريق الاستشاري، المعقود في تموز/يوليه الماضي في طوكيو، فإن الحكومة الملكية ملتزمة بتنفيذ سياسة مستدامة وشفافة للغابات تمشيا مع التوصيات الواردة في دراسة مشتركة اضطلع بها البنك الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة.

وإذ نعي وعيا عميقا أن التنمية تتطلب الأمن، فإن المشاكل المرتبطة بالخمير الحمر ينبغي معالجتها من خلال إعادة دمجهم في النسيج الوطني، ومن خلال سياسة إنمائية طويلة الأجل للمناطق الريفية. فالعمليات العسكرية بالقرب من الحدود الشمالية الغربية تستهدف الخفض التدريجي لما يسببونه من إزعاج وإقناعهم بالانضمام إلى المجتمع الوطني. وتظل

الوحدة الوطنية هدف الحكومة الكمبودية. فالانفصال الكبير الذي قامت به مؤخرا المجموعات الرئيسية للخمير الحمر يشهد على صحة نهج الحكومة الملكية.

وإذ تدرك الحكومة الملكية أن التاريخ المأساوي الحديث لكمبوديا يتطلب اتخاذ تدابير خاصة لضمان حماية حقوق الإنسان وعدم العودة إلى سياسات وممارسات الماضي، فإن هذه الحكومة اتبعت سياسة نشطة لضمان احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع في كمبوديا دون تمييز على أساس العرق أو الجنس أو الدين. وفي جهودها هذه، تلقت مساعدة تقنية من مركز الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، والحكومة الملكية تدين لهذا المركز بالتقدير الكبير على تلك المساعدة. وتعترف كمبوديا خصوصا بالإسهام القيم للممثل الخاص للأمين العام لحقوق الإنسان، السفير توماس هامربيرغ.

وإذ تدرك مملكة كمبوديا أن حقوق الإنسان تشتمل على الحقوق السياسية، فإنها اعتمدت سياسة الديمقراطية الليبرالية والتعددية، كما هو منصوص في المادة ٥١ من دستور المملكة، في ١٩٩٣. وهذا يتضمن الممارسة الحرة للخيار السياسي. وفيما يتعلق بالتزام الحكومة الملكية الرسمي بالدستور، فإنها تقوم بالأعمال التحضيرية لإجراء انتخابات محلية في ١٩٩٧ وانتخابات وطنية في ١٩٩٨. وتحقيقا لهذا الهدف، فإنها ترحب بالمساعدة التقنية والمالية الدولية، وكذلك ترحب بالمراقبين الدوليين.

والإنجازات التي حققتها الحكومة الملكية في فترة زمنية قصيرة ولدت لديها الثقة بمتابعة جهودها من أجل تحقيق الأهداف المعلنة المتمثلة في بناء دولة تخضع لحكم القانون، ونظام للسوق يؤمن المنافع الاجتماعية ويكفل التنمية المستدامة طويلة الأجل للاقتصاد الوطني في إطار الاندماج الإقليمي. ولهذا السبب، ففي نيسان/أبريل الماضي، قدمت كمبوديا طلبا رسميا للحصول على العضوية الكاملة في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا بحلول تموز/يوليه ١٩٩٧، اعترافا بأن الرابطة أداة للسلام والأمن والاستقرار وتقاسم الفرص والازدهار المشترك في منطقة جنوب شرقي آسيا ومنطقة آسيا - المحيط الهادئ عموما.

وكذلك تحيط كمبوديا علما بأن المحفل الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا يشكل إطارا هاما تناقش فيه بطريقة صريحة وودية المسائل الأمنية ذات الاهتمام المشترك لجميع المشاركين في المحفل، سواء من البلدان الصغيرة أو الكبيرة في أنحاء العالم. وفي الحقيقة فإن المحفل الإقليمي للرابطة قد وفر فعلا حسا بالثقة المتبادلة، كما تجسد ذلك في مشاعر الارتياح التي أحس بها كبار المسؤولين الرسميين وكبار ممثلي البلدان المشاركة. ويمكن أن ينظر إليه كخطوة أولى في مجال الدبلوماسية الوقائية الهادئة، مما يمهد الطريق لإبرام اتفاقات بشأن مسائل مضمونية في السنوات القادمة تستند إلى مبدأ توافق الآراء التقليدي، الذي يميز رابطة أمم جنوب شرقي آسيا.

ومما يبعث على فخر كمبوديا بصورة خاصة كونها قادرة على الارتباط بجميع بلدان المنطقة وعلى الإسهام الكبير في السلم الإقليمي والعالمي من خلال التوقيع على معاهدة إعلان منطقة جنوب شرقي آسيا منطقة خالية من الأسلحة النووية في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. وإن هذا ليؤذن بتحقيق تقدم حقيقي نحو إنشاء منطقة سلام وحرية وحياد في جنوب شرقي آسيا. ومن خلال استعراض بروتوكول المعاهدة، يحدونا خالص الأمل بأن تنضم إلى المعاهدة جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية تمشيا مع تطلعات شعوب منطقة جنوب شرقي آسيا في إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في هذا الجزء من العالم.

وإن موقف كمبوديا إزاء مسألة الأسلحة النووية كان ولا يزال يتمثل في أن الحظر الكامل للأسلحة النووية وتدميرها أساسيان للسلام العالمي. وهكذا، فإن الحظر التام للتجارب سيؤدي إلى الهدف النهائي المتمثل في نزع السلاح النووي التام. ومما يبعث على فخر كمبوديا أنها كانت قادرة على المشاركة في تقديم معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والتوقيع عليها، وهو ما يعتبر خطوة هامة نحو تعزيز نزع السلاح النووي. وسيكون هذا أكبر خدمة يمكن لجيلنا أن يؤديها لتحرير الأجيال القادمة من الاحتمال الفظيع، احتمال حدوث محرقة عالمية.

وبينما نتناول مسألة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وحظر أسلحة الدمار الشامل، يجب ألا

نغفل مسألة الألغام البرية في أجزاء مختلفة من العالم. وكمبوديا هي الأمة الأشد تضررا في العالم. وتشيد الحكومة الملكية وشعب كمبوديا إشادة كبيرة بجميع البلدان المانحة السخية التي ساعدتنا في جهودنا من أجل تخليص البلد من آفة الألغام البرية. ولكن كم مليونا من هذه القوى المعادية الباردة، والوحشية والصامتة لا يزال ينتظر سكاننا المدنيين الأبرياء المطمئنين في مناطق نائية من البلد بالقرب من الحدود الغربية؟ وحظرها عمل سهل. ونحن بحاجة إلى الدعم الدولي للقضاء الكامل عليها.

وقد ناشد جلالة الملك بريا بات سامدخ بريا نورودوم سيهانوك، ملك كمبوديا، في رسالته إلى المؤتمر الاستعراض للدول الأطراف في الاتفاقية الدولية للأسلحة التقليدية لسنة ١٩٨٠، جميع البلدان والشعوب والمنظمات الدولية والدول والحكومات أن تتخذ، بتوافق آراء عالمي، تدابير ملموسة من أجل التجريم القاطع في أسرع وقت ممكن لإنتاج الألغام وتصديرها واستخدامها وبيعها.

ولهذا فإن مملكة كمبوديا ممتنة بالبيان الذي صدر مؤخرا عن رئيس المحفل الإقليمي الثالث التابع لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا والمعقود في تموز/يوليه الماضي في جاكرتا. وقد رحب المحفل، فيما يتعلق بمسألة القضاء على الألغام المضادة للأفراد على الصعيد العالمي، بقرارات عدة دول بفرض وقف مؤقت وحظر على إنتاج وتصدير هذه الأسلحة واستعمالها التشغيلي. وقد سلم بالحاجة في أعقاب الصراع إلى تعزيز الدعم الدولي لجهود الكشف عن الألغام البرية وإزالتها، ومساعدة الضحايا. وترحب كمبوديا بمبادرتي جمهورية ألمانيا الاتحادية وكندا في هذه الجمعية العامة وتقدم دعمها الكامل للقرارات المقترحة.

السيد الرئيس، اسمحوا لي بأن أخبركم وجميع الممثلين الموقرين بأن بلدي يواجه حاليا فيضانات شديدة تلحق الضرر بـ ١,٣ مليون نسمة أو ما يعادل عشر سكاننا. وباسم حكومة كمبوديا الملكية وبالأصالة عن نفسي، أود أن أشكر بعمق وإخلاص الحكومات الصديقة التي قدمت فورا مساعدة إنسانية سخية إلى شعبنا المتضرر. وأود أيضا أن أنتهز هذه الفرصة لأناشد أصدقاءنا الآخرين المساعدة على التخفيف من هذه المحنة.

وتسلم مملكة كمبوديا بضرورة تركيز الاهتمام على مسائل مثل الاتجار بالمخدرات والسلوك الإجرامي الآخر، تتجاوز الحدود الوطنية ويمكن أن تؤثر تأثيرا قويا على حياة كل من مواطنينا وأن تقوض هياكلنا الاجتماعية. ولا يبدو أن هذه المسائل عبر الوطنية تستجيب للحل إلا بالإدارة الفورية الحالية عن طريق المعلومات المتبادلة والتنسيق. ومسألة الاتجار بالمخدرات ذات أهمية عاجلة على نحو خاص.

ومملكة كمبوديا ضحية للتصعيد السريع في الاتجار بالمخدرات التي تمر عبر أراضيها. ولسوء الطالع، تفتقر كمبوديا حاليا إلى الوسائل القانونية والفنية والمالية اللازمة لمواجهة هذه المشكلة بفعالية. بيد أنها تؤكد التزامها القوي بالرقابة على المخدرات من خلال التعاون الدولي الفعال. وتود الحكومة الملكية أن تشكر بإخلاص الولايات المتحدة الأمريكية على دعمها القوي بموجب اتفاق الولايات المتحدة - كمبوديا لمكافحة العقاقير المخدرة.

ومما يسر كمبوديا القرار الذي اتخذه المحفل الإقليمي التابع لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا بأن ينظر في الجلسة التالية في مسألة الاتجار بالمخدرات والمسائل عبر الوطنية ذات الصلة الأخرى مثل الجرائم الاقتصادية، بما فيها غسل الأموال، التي قد تشكل تهديدات لأمن بلدان المنطقة.

ومن خلال المساعي الحميدة للأمم المتحدة قدمت النهج المتعددة الأطراف إزاء المشاكل مصادر مفيدة للمعلومات وألقت الضوء على مسائل تمس شغاف قلوب الكثير من مواطنينا. وقد أسهمت مؤتمرات القمة الأخيرة في القاهرة وكوبنهاغن وبيجين واستانبول في تعزيز المساواة بين المرأة والرجل، وقد سلمت بدور المرأة والأطفال وتحسين نوعية الحياة من خلال الرعاية الصحية والإسكان الوافي بالغرض واحترام حقوق الإنسان، وحماية البيئة.

وهناك مسألة أخرى حيوية، وقد تكون أساسية، من الجدير أن يلتفت إليها كل عضو في المجتمع الدولي،

وهي اتساع الفجوة بين الأمم الغنية والأمم الفقيرة. وتتصل هذه الفجوة وآثارها على نوعية حياة مواطني العالم النامي اتصالا مباشرا بطبيعة وتنظيم وسلامة الاقتصاد العالمي. ومع ذلك فإن القرارات الحيوية التي تقرر شكل وطبيعة الاقتصاد العالم تقع خارج نطاق سيطرة الأغلبية الساحقة من الأمم، ولا سيما الأمم في العالم النامي.

ومنذ انعقاد مؤتمر قمة عدم الانحياز في جاكرتا في عام ١٩٩٢، لم يلاحظ وجود أية مؤشرات تفيد حدوث انتعاش سريع وثابت في الاقتصاد العالمي. وانتشرت القلاقل بسرعة أكبر من بلد إلى آخر، وخصوصا البلدان النامية، التي هي الآن أكثر تأثرا وحساسية بعوامل خارجية. ويعني الاتجاه المستمر صوب اقتصاد عالمي، مع تدفق رأس المال الحر على نحو متزايد في جميع أنحاء العالم دون الإشارة إلى الحدود الوطنية، أن لتذبذبات الاقتصاد العالمي بين الارتفاع والانخفاض أثرا مباشرا تقريبا حول العالم. وقد أسفر هذا عن عبء متزايد من الديون الوطنية بالنسبة للكثير من الأمم الفقيرة، مع ما يترتب على ذلك من قدر أكبر من زعزعة الاستقرار في الحياة اليومية لمواطنيها.

إن أفكار المنافسة ليست واقعية بالنسبة لبلدان تتحمل، منذ البداية، عبئا ضخما من الديون، وذات إمكانية محدودة للوصول إلى التكنولوجيا، وبسكان غير مؤهلين لمواجهة تحديات الاقتصاد العالمي. ويراود كمبوديا وطيد الأمل بأننا نستطيع من خلال الأمم المتحدة أن نقطع شوطا طويلا صوب تحسين هذه الحالة، التي بلغت بالفعل حد الأزمة بالنسبة للكثير من الأمم في المجتمع العالمي.

لذلك، فإن إضفاء الطابع الديمقراطي على العلاقات الاقتصادية الدولية ضروري لكفالة أن تؤخذ المصالح الإنمائية للبلدان النامية تماما بعين الاعتبار. وفي هذا الصدد، من الضروري أيضا وضع التعاون الإنمائي في صميم ولاية الأمم المتحدة ودورها ووظائفها. ومن أجل القيام بهذا، يتعين على الأمم المتحدة نفسها أن تبدأ بعملية الإصلاح كي تتمكن من التعامل على نحو أفضل مع ظروف الاقتصاد العالمي الجديد. وينبغي لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية أن يضطلعا بدور رئيسي باعتبارهما محوري منظومة الأمم المتحدة في مجالي التجارة والتنمية للبلدان النامية. ويتعين على مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، بصفة خاصة، أن يدرس الاتجاهات والمسائل في الاقتصاد العالمي، لا سيما الاتجاهات والمسائل التي تؤثر في البلدان النامية، ويقترح سياسات وتدابير يمكنها أن تتصدى للمشاكل المتوقعة. فعلى سبيل المثال، ينبغي للمانحين التابعين لنظام الأفضليات المعمم أن يبسطوا ويوائموا قوانين المنشأ. وعلى غرار ذلك، ينبغي وقف العمل بجميع الشروط السياسية المرتبطة بالتجارة والمساعدة الإنمائية والاستثمار على الصعيد الدولي. فهي تمثل في الواقع موجة جديدة من الحمائية.

(تكلم بالفرنسية)

ومما يقلق وفد كمبوديا قلقا عميقا الأزمة المالية الموجودة في الأمم المتحدة اليوم، وكمبوديا، بما لديها من موارد متواضعة، عاقدة العزم على تحمل مسؤولياتها عن بذل قصارى جهدها من أجل التخفيف من الأزمة المالية. ولكن إذا أرادت هذه المنظمة أن تبقى موجودة وفقا لروح ميثاقها، يجب إيجاد حل عادل ومنصف، مع مراعاة الحاجة إلى إجراء إصلاح شامل في هياكل الأمم المتحدة، يجب أن يكون انعكاسا للتغيرات العاجلة الجارية في أنحاء عديدة من العالم منذ نهاية الحرب الباردة.

وإن جوانب إصلاح الأمم المتحدة وإعادة هيكلتها على نطاق واسع يجب أن تمتد إلى مجلس الأمن لكفالة أن تكون أعماله ديمقراطية وأكثر فعالية على حد سواء. وكمبوديا، بصفة خاصة، تؤيد قيام علاقات أوثق بين مجلس الأمن والجمعية العامة من خلال قدر أكبر من مساءلة مجلس الأمن أمام الجمعية العامة. ويجب أن تولى الأولوية للإصلاح في المجالين الاقتصادي، والاجتماعي والمجالات الأخرى للتصدي على نحو أفضل للتحديات ولمراعاة الأولويات الاقتصادية للبلدان النامية إزاء خلفية العولمة.

ولقد عملت يوغوسلافيا وكمبوديا باستمرار باعتبارهما من الأعضاء المؤسسين لحركة عدم الانحياز في بريوني عام ١٩٥٦، على تعزيز التضامن فيما بين الأعضاء والتعاون بحثا عن إحلال السلام

الدائم في العالم والتنمية الاقتصادية التي تترافق مع العدالة الاجتماعية لجميع بني البشر.

ومثلما أكد جلالة الملك في رسالته بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة والثلاثين لإنشاء حركة عدم الانحياز، تتصدى الحركة حاليا لتحديات تختلف عن التحديات التي كانت قائمة وقت إنشائها. إن تطلعات نبيلة عديدة نحو الاستقلال والحرية على الصعيد الوطني أصبحت حقيقة، بيد أن جلالته قال ما يلي:

"إن أغلبية أعضائنا ما زال يتعين عليهم التصدي لمشاكل هائلة سببها البطالة والفقر والمجاعة والجفاف والألغام البرية والأمية والتصحر والتمييز العنصري والارهاب. لذلك يجب أن نحاول تخفيض الإنفاق العسكري وانتاج الألغام البرية بغية تكريس مواردنا الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لشعوبنا".

ولقد شهد العالم في السنوات الأخيرة عدة تطورات تتعلق بتعزيز الأمن الإقليمي والاستقرار السياسي. فأولا، تود مملكة كمبوديا صادقة أن ترحب بإنشاء مجلس الفلبين الجنوبي للسلام والتنمية، وعملية السلام في ميندناو. وهي تؤيد تأييدا كاملا اتفاقات السلام المبرمة بين حكومة الفلبين وجبهة مورو للتحرير الوطني يوم ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦. ولا شك أن هذه الاتفاقات ستسهم في وضع حد للصراع في جنوب الفلبين، وإحلال السلام الدائم لميندناو والازدهار والوئام الوطني لشعب الفلبين الشقيق على حد سواء.

وترحب كمبوديا باتفاق دايتون للسلام والتوقيع يوم ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ في باريس على الاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك (الاتفاق الإطاري) بين جمهورية البوسنة والهرسك، وجمهورية كرواتيا، وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، والأطراف المعنية الأخرى.

وترحب كمبوديا بالإعلان على انتهاء الحرب في تشتشنيا مما ينهي معاناة الأطراف المتحاربة، لا سيما السكان المدنيين الأبرياء.

وترحب كمبوديا بالتقدم المحرز منذ آب/أغسطس ١٩٩٥ في عملية السلام في الشرق الأوسط، لا سيما تنفيذ إعلان المبادئ المتعلق بترتيبات الحكم الذاتي المؤقت بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، والاتفاق الإسرائيلي الفلسطيني المؤقت بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة، المؤرخ ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، وإجراء أول انتخابات فلسطينية يوم ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، فضلا عن بدء المفاوضات بين الفلسطينيين والاسرائيليين في طابا في أيار/مايو ١٩٩٦، بشأن المركز النهائي. وتدعو كمبوديا إلى مواصلة محادثات السلام مع مراعاة الحق غير القابل للتصرف للشعب الفلسطيني في تقرير المصير وفي إنشاء دولة مستقلة على أرضه الوطنية بمساعدة المجتمع الدولي.

ويشعر بلدي بقلق عميق إزاء الحالة السائدة مؤخرا في أفغانستان حيث لا تزال الحرب تسبب الموت والدمار. ونأمل في أن يتمكن أشقاؤنا الأفغانيون من التغلب على خلافاتهم وأن يجدوا السبيل إلى الحوار قريبا.

وفيما يتعلق بالحالة في شبه الجزيرة الكورية، تؤيد كمبوديا الجهود المبذولة من أجل إعادة توحيد الشعبين الكوريين على أساس المبادئ المنصوص عليها في الإعلان المشترك بشأن جعل شبه الجزيرة الكورية منطقة خالية من الأسلحة النووية، وهو الإعلان المؤرخ ٤ تموز/يوليه ١٩٧٢، والاتفاق المؤرخ في شباط/فبراير ١٩٩٢. ونرحب أيضا بالمبادرات الرامية إلى وضع اتفاق سلام نهائي يعزز السلام والأمن الراسخين في شبه الجزيرة.

وفيما يتعلق بافريقيا، ترحب الحكومة الملكية لكمبوديا باتخاذ الجمعية العامة القرار ١٤٢/٤٩. ونحن ندرك الصعوبات الهائلة التي تواجه الدول الأفريقية في تحقيق التنمية والازدهار لشعب كل منها. وتدعو كمبوديا إلى التنفيذ العاجل لبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات، وتعزيز الجهود الرامية إلى تحقيق التنوع في الاقتصاد الافريقي. ونأمل أن تستفيد هذه القارة العظيمة،

بمساعدة المجتمع الدولي ولا سيما البلدان المانحة، من الفرص المتاحة لها، وتشارك في بذل الجهود الآيلة إلى تحقيق تنمية مستدامة، وهو تحد رئيسي يواجه جميع بلدان العالم.

الرئيس بالنيابة: والآن أعطي الكلمة لوزير الخارجية والتعاون والتجارة الخارجية في جزر القمر سعادة السيد عمر سعيد أحمد.

السيد أحمد (جزر القمر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): اسمحوا لي في البداية أن أتقدم للرئيس بالتهانئ الصادقة من جانب وفد جزر القمر بمناسبة انتخابه الباهر لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الحادية والخمسين. إن انتخابه يبعث على سرور بلدي، جمهورية جزر القمر الإسلامية الاتحادية، لأنه في نظرنا إشادة إجماعية من المجتمع الدولي ببلده العظيم الصديق، ماليزيا، الذي ترتبط به جزر القمر بعلاقات ممتازة من التعاون والصداقة. كما أن انتخابه إشادة بكفاءاته الشخصية بوصفه دبلوماسيا محنكا يحظى باحترام الجميع.

كما أغتنم هذه الفرصة لكي أنقل شكرنا العميق لسلفه، السيد ديوغو فريتاس دو أمارال ممثل البرتغال، على التفاني والمهارة اللذين أدار بهما أعمال الجمعية العامة في الدورة الخمسين.

والسيد بطرس بطرس غالى الأمين العام، ذلك المهني الجريء رافع لواء المُثل العليا، مُثل السلام والتضامن والعدالة، أود أن أشيد به إشادة يستحقها عن جدارة على جهوده المتواصلة لمصلحة منظمتنا العالمية.

ويتمسك بلدي تمسكا تاما بإعلان ياوندي الذي اعتمده رؤساء دول أو حكومات منظمة الوحدة الأفريقية في دورتها الثانية والثلاثين، والذي يوصي بترشيح السيد بطرس بطرس غالى لمدة ثانية.

واحتفلت الأمم المتحدة بابتهاج كبير بالذكرى السنوية الخمسين لإنشائها. وفي هذا الاحتفال أعاد أكثر من ١٢٩ رئيس دولة وحكومة التأكيد رسميا على المثل العليا، مُثل الحفاظ على السلام وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية وتعزيز التعاون الدولي والتنمية. وفي الإعلان المعتمد في الاجتماع التذكاري اعترف الجميع بدور الأمم المتحدة الذي لا غنى عنه. ولهذا دعا قادة العالم أيضا إلى إصلاح الأمم المتحدة وجعلها متوائمة مع احتياجات الأزمنة الحديثة.

ولقد مكننا التحليل الموضوعي من أن نتبين أن هيكل المنظمة لم يعد يتمشى مع الحقائق العالمية المعاصرة الآخذة في التغير على الأصعدة الاقتصادية والسياسية والجغرافية. ففي عصر العولمة، وفي الوقت الذي يحدث فيه العلم والتكنولوجيا ثورة في مجال الاتصالات والذي يصير فيه تكافل الأمم واقعا لا يدحض، وتشكل فيه الديمقراطية الطريق الوحيد لخلاص شعوب العالم، لا يمكن ولا ينبغي لمنظمتنا ببساطة أن تبقي هيئة محجوزة حصرا لدول معينة على أساس دائم في حين لا يسمح للأغلبية الكبرى بالوصول إليها إلا بشكل مؤقت.

وبعبارة أخرى فإن إصلاح مجلس الأمن ملح وضروري جدا إذا كان لنا أن نعمل على أساس مبدأ مساواة الدول في السيادة. وفي هذا الصدد فإن الاقتراح الايطالي بإصلاح مجلس الأمن يتيح مزايا معينة بالنسبة لإمكانية وصول الدول الصغيرة والمتوسطة الحجم إلى المجلس.

ولا ينكر أحد الدور الكبير الذي تضطلع به الأمم المتحدة في إقامة مجتمع عالمي أكثر عدلا وأكثر سلما وتكاملا. ولكن يتذكر الجميع الظروف التاريخية لإنشائه. إن انتهاء الحرب الباردة وصياغة عدد من الاتفاقيات والمعاهدات بشأن نزع السلاح وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل هما، في نظرنا، قيمتان أخلاقيتان تضمنان بزوغ عالم سلام يتغلب فيه الحق في الحياة والرفاه على الوحشية والقوة الغاشمة.

وفي فجر الألفية الثالثة تمثل الأمم المتحدة الملاذ الوحيد لاعتناق الشعوب واستئصال الفقر. وفي هذا الصدد ينبغي أن نؤكد على العمل الكبير الذي تقوم به الوكالات المتخصصة للمنظمة في مساعدة الدول التي تطلب المساعدة في كفاحها اليومي ضد التخلف.

ولا حاجة بنا الى أن نذكر أن منظمتنا في السنوات الخمس الماضية اقترحت ونظمت عددا من المؤتمرات المواضيعية الرامية الى التعرف على الحلول التي يمكن أن تستلهم الدول في صنع سياساتها الوطنية. ومن بين هذه المؤتمرات مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل في نيويورك، ومؤتمر ريو المعني بالبيئة والتنمية ومؤتمر فيينا العالمي المعني بحقوق الإنسان ومؤتمر القاهرة الدولي للسكان والتنمية ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية المعقود في كوبنهاغن والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة في بيجين. ومؤخرا مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) في استنبول. ومن حقنا أيضا أن نأمل أن يقدم مؤتمر قمة الأغذية العالمي الذي سيعقد في روما في شهر تشرين الثاني/نوفمبر القادم توجيها فعالا في هذا الميدان الحيوي.

إن الآباء المؤسسين لمنظمتنا تركوا لنا، بعد أن أعادوا إلى الأذهان أهوال وفظائع الحرب العالمية الثانية، أداة تمنح السيادة للقانون والحوار. وللأسف هناك ويلات حديثة أخرى مثل إبادة الأجناس والتطهير العرقي والاحتلال والحرب الأهلية، تجعلنا نسمع قعقعة السلاح داخل الدول.

وضحايا هذه الحروب الجديدة هم ضحايا الأمس أنفسهم وأقصد النساء والأطفال والمسنين.

إن عودة ظهور العنف في الشرق الأوسط في الأيام القليلة الماضية بسبب الاستفزازات العديدة للسلطات الإسرائيلية الجديدة تشكك في عملية السلام التي تعترف بحق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف في دولة مستقلة ذات سيادة.

وبالنسبة لبلدي، فإن استئناف عملية السلام يقتضي انسحاب القوات الاسرائيلية من الأراضي المحتلة في مرتفعات الجولان وجنوب لبنان. وإغلاق النفق الواقع تحت المسجد الأقصى شرط لازم لتخفيف حدة التوترات ووقف العنف. وطوال سنوات الحرب الثلاثين الماضية في الشرق الأوسط، كان السكان المدنيون ولا يزالون الضحية، ولا يمكن لأحد أن ينسى حرب الخليج أو آثارها على جميع الأطراف المعنية.

ويحث بلدي العراق على البحث عن حل يكفل السلام والأمن لجيرانه، ويضمن احترام استقلال الكويت وسلامتها الإقليمية، وفي هذا الصدد، فإن مسألة السجناء الكويتيين الذين يحتجزهم العراق تشكل مصدر قلق، ومن شأن تسويتها أن تبعث إشارة بالرغبة في تهدئة الأوضاع.

إن إحتلال إيران غير المشروع لجزيرتي طنب الكبرى وأبو موسى يشكل أيضا مصدرا للتوتر في ذلك الجزء من العالم. ولا تدخر الإمارات العربية المتحدة جهدا تستعيد بالطرق السلمية ذلك الجزء الذي لا يتجزأ من أراضيها.

ويبعث الحظر المفروض على الشعبين الليبي والعراقي على قلق بلدي. فلا بد لمنظمتنا أن تلتمس السبل والوسائل لتمكين الأطراف المعنية من البدء بحوار يرمي إلى إيجاد حل من شأنه أن يخفف من معاناة السكان المدنيين في هذين البلدين.

وقيام جنوب أفريقيا ديمقراطية ومتعددة الأعراق واستعادة السلام في أنغولا وموزامبيق ينبغي ألا ينسيانا أن القارة الأفريقية لا تزال مسرحا للنزاع. فلا يزال بلدي، شأنه شأن المجتمع الدولي، يشعر بالقلق إزاء تدهور الحالة واستمرار العنف في بوروندي. ولا يمكن تخفيف حدة التوترات وتشجيع الحوار بين جميع أبناء بوروندي إلا بالعودة إلى النظام الدستوري والشرعية الجمهورية. ونحن نشجع الرئيس موليمو جوليوس نيريري في جهود الوساطة التي يبذلها والتي ترمي إلى إيجاد حل سلمي.

ويعطي اتفاق أبوجا الأخير بشأن ليبريا بصيص أمل في تحقيق السلام شريطة أن تلتزم جميع الفصائل بوقف إطلاق النار الحالي وأن تشارك في نزع السلاح وتسريح القوات.

لقد التزمت حكومة سيراليون والجبهة الثورية المتحدة بالسير على طريق المفاوضات من أجل وضع حد للحرب المأساوية بين الأشقاء في ذلك البلد. ولا يسعنا إلا أن نشجع هذه المبادرات وأن نشيد بكوت ديفوار على وساطتها.

وتستحق الحالة السائدة في الصومال، اهتماما خاص. فهي تدلل على عجز المجتمع الدولي عن إيجاد حل ناجع للمأساة الصومالية.

وتحتاج مسألة الصحراء الغربية أيضا إلى دراسة متعمقة من جانب منظمتنا، لأنها تتعلق بصون الوحدة والسلامة الإقليمية لدولة عضو في منظمتنا، ألا وهي المملكة المغربية.

ومن حسن الطالع أن الصراعات الأخرى تقترب من نهايتها. وهكذا، فإن الانتخابات التي أجريت مؤخرا في البوسنة والهرسك تسجل مرحلة جديدة حاسمة في طريق توطيد السلم والأمن - وهو الشرط الوحيد الذي يسمح بإعادة البناء الوطني في ذلك البلد الذي دمرته الحرب - وقتا طويلا.

لقد أصبح العالم قرية عالمية تعج بالتفاوت بين سكانها. وفي الحقيقة أنه لم يفلح النظام الاقتصادي العالمي الجديد والاستراتيجيات الإنمائية في سد الهوة التي تفصل بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة. وأن استعراض منتصف المدة لبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات يمكننا من ملاحظة أن البرنامج لم يحدث الأثر المنشود على التنمية على الرغم من اتساق أولوياته وأهدافه. ولكن لدينا الجرأة على الأمل في أن تؤدي المبادرة الخاصة على نطاق منظومة الأمم المتحدة من أجل أفريقيا، التي تكمل البرنامج الجديد، إلى حفز هذه العملية والإسراع بإدماج أفريقيا في النظام التجاري الدولي. وفي الوقت الراهن لا يسع الدول الصغيرة إلا أن تتوقع استمرار إنخفاض أسعار سلعها الأولية وزيادة عبء ديونها إلى حد لا يطاق.

إن جمهورية جزر القمر الاسلامية المتحدة، وهي دولة جزرية صغيرة من أقل البلدان نموا، من الدول المستبعدة من التجارة الدولية لأن القيود السياسية والهيكلية الأخرى، بالإضافة إلى مواردها الطبيعية المحدودة وارتفاع تكلفة النقل الدولي، تسببت في كبح تنميتها الاجتماعية - الاقتصادية.

ويتسم التاريخ الحديث لبلدي بوجود سلسلة من المآسي. ولا شك في أن الجمعية تذكر الأحداث المأساوية التي وقعت في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ على إثر غزو المرتزقة لبلدي. وقد أثارت هذه العملية سخط المجتمع الدولي وأدت إلى وقوع كارثة اقتصادية واجتماعية حقيقية في بلدي. وقد عانى شعب جزر القمر أيضا معاناة شديدة من المحاولات المتكررة المدبرة من الخارج والرامية إلى زعزعة الاستقرار. إننا نناشد المجتمع الدولي أن يضمن أن تُنهى في جميع أرجاء العالم هذه الممارسات البالية.

وأغتنم هذه الفرصة لأكرر ذكر امتناننا العميق لفرنسا، التي مكّن تدخلها العسكري بطلب من حكومة جزر القمر وفقا لاتفاقات الدفاع المبرمة بين البلدين من طرد المرتزقة. وفي هذا السياق، يطيب لي أن أشيد إشادة قوية بمنظمة الوحدة الأفريقية على الدور الحاسم الذي قامت به في استعادة النظام الدستوري.

ونعرب أيضا عن إمتناننا للأمم المتحدة ولكل الذين أسهموا، عن قرب أو بعد، في تنظيم أول إنتخابات حرة وديمقراطية وشفافة، أوصلت الرئيس محمد تقي عبد الكريم إلى شغل أعلى منصب في بلدي.

ويبين هذا العرض الموجز للأوضاع في جزر القمر حجم النكبة التي ورثها رئيس الدولة المنتخب حديثا، والتي تتميز بديون خارجية ضخمة، وخزانة للدولة خاوية، وشهور من الرواتب غير المدفوعة للموظفين الحكوميين.

ومع ذلك، تمكن الرئيس تقي في غضون ستة أشهر معززا بشرعيته الشعبية وبدعم أغلبية واسعة من شعب جزر القمر، من وضع الخطوط العريضة للإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية للتغلب على العراقيل الكثيرة التي تعرقل بناء مجتمع ديمقراطي ومزدهر ومتكافل في جزر القمر. وقد وضع برنامج كبير في المجال الاقتصادي والمالي يشمل تدابير لتحقيق الاستقرار المالي، ونظاما حكوميا لمراجعة الحسابات، ومراقبة موظفي الخدمات المدنية، واستعادة ممتلكات الدولة المنقولة وغير المنقولة. وتبدو النتائج مبشرة بالخير، فلأول مرة تعرض على النظام القضائي في جزر القمر قضايا الفساد واختلاس الأموال الحكومية.

ويحتل القطاع الخاص في إطار هذه السلسلة من الاصلاحات مكان الصدارة. ولهذا السبب فإن الحكومة تتخلى عن الاحتكار الذي تمتد به في قطاعات كثيرة حولتها إلى نظام الخصخصة النشيط المولد للنمو.

وقد بُدئت اتصالات رسمية مع مؤسسات التمويل ومع شركاء جزر القمر في التنمية بغية أن نبدأ، مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي برنامج تكيف هيكلي لاستعادة القدرة الائتمانية لبلدنا.

وفي المجال الاجتماعي، يعبئ دوائر الوزارات، بما فيها دوائر وزارة التعليم الوطني ووزارة الصحة العامة، طاقاتها لتأهيل القطاعات الحساسة والحيوية جدا. ومن المقرر عقد مؤتمر دولي معني بالتعليم في جزر القمر في كانون الأول/ديسمبر القادم، وندعو جميع البلدان الصديقة والهيئات الدولية والإقليمية للمشاركة في هذا الاجتماع الهام، الذي يهدف إلى تعبئة الموارد الضرورية لتمويل تعليم يلبي توقعات شباب جزر القمر.

وفي القطاعين السياسي والدستوري، ألحق انتشار الأحزاب السياسية الصغيرة المفرط ووضع دستور مرتجل غير فعّال وصعب التطبيق ضررا كبيرا بالعملية الديمقراطية الجديدة. وهكذا، اتحدت الأغلبية الرئاسية الجديدة، المكونة من أكثر من ١٨ حزبا سياسيا من بين ٢٥ حزبا سياسيا معترفا بها رسميا، في حركة سياسية وطنية كبيرة. وتقوم لجنة استشارية مكونة من جميع القوى الناشطة في الدولة - الأحزاب السياسية والنقابات المهنية وجمعيات حقوق الإنسان والبيئة - بالعمل على تعديل الدستور. وسيطرح مشروع الدستور، الذي ستعده، على شعب القمر لإقراره هذا الشهر في استفتاء عام. وحالما يتم اعتماده، ستعقد انتخابات تشريعية وإقليمية لتشكيل برلمان للبلاد ومؤسسات بلدية للأقاليم.

بعد ٢١ عاما من الاستقلال، لا يزال بناء جزر القمر مستمرا. ويعي الرئيس محمد تقي عبد الكريم خطورة المرحلة. فهو يعرف أننا يجب علينا أولا أن نعتمد على جهودنا الذاتية، ولكنه يعرف أيضا أن بإمكانه أن يعول على دعم المجتمع الدولي الفعّال، لا سيما الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، بما فيها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، التي نكرر الإعراب عن ثقتنا التامة فيها وامتناننا العميق لجهودها الرامية إلى تنمية جزر القمر.

من هذه المنصة، أناشد المجتمع الدولي رسميا تقديم مساعدة اقتصادية خاصة إلى جمهورية جزر القمر الإسلامية الاتحادية.

لا يسعني أن أختتم كلمتي دون أن أتطرق إلى مسألة جزيرة مايوت القمرية، وهي مدرجة على جدول أعمال دورة الجمعية العامة الحادية والخمسين بوصفها بندا مستقلا. وفي الوقت المناسب، سأسرد التطورات بالتفصيل، وأعرب عن الأمل في التوصل إلى التسوية في ضوء التغيرات الديمقراطية التي حدثت في جزر القمر في الشهور الستة الماضية.

إن نهاية القرن العشرين تتحدى ضميرنا الجماعي لإقامة عالم أفضل للأجيال المقبلة - عالم بدون حروب وبدون فقر، عالم لا يعود الظلم والعنف والمخدرات والإرهاب والتطرف موجودة فيه. بالطبع، قد يقول المرء إن وجود عالم من هذا القبيل غير ممكن لأن الجري وراء الربح والحمائية والتعصب عقبات تعترض طريق التقدم وعوائق أمام رفاه البشرية. ولكن التقدم في العلوم والتكنولوجيا والدواء يعزز تفاؤلنا.

بهذه الروح ينتعش أملنا في أمم متحدة أكثر دينامية وديمقراطية، يكون لسلطة العدد فيها وزن مساو لسلطة القوة.

الرئيس بالإنابة: أعطي الكلمة لسعادة السيد ديفيد أوروكم، رئيس وفد بالاو.

السيد أوروكم (بالاو) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشرفني عظيم الشرف أن أخاطب الأمم المتحدة في هذه الدورة التاريخية، التي أثق بأنها ستظل ماثلة في الذاكرة إلى الأبد لاعتمادها معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

وجمهورية بالاو تحيي وتشكر البلدان التي ستوقع على المعاهدة، لأننا نعتقد أنها تقدم الشيء الكثير

للنهوض بهدفنا المتمثل في تخليص كوكبنا من الأسلحة النووية. والمعاهدة، بحظرها إجراء مزيد من التجارب، ستساعد على منع استحداث مزيد من الأسلحة النووية الخطرة. وفضلا عن ذلك، ستساعد المعاهدة على منع دول أخرى من الحصول على الأسلحة النووية الموجودة. وهكذا، فإن من الواضح أن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية تساعد على جعل عالمنا مكانا أكثر سلامة لنا ولجميع أولادنا.

إن التزام جمهورية بالاو بمناهضة استحداث وانتشار الأسلحة النووية التزام طويل الأمد وينطوي على تصميم. وعندما اعتمد شعب بالاو دستورنا في عام ١٩٧٨، أصبحنا أول بلد في العالم ينص دستوره على أن يكون بلدا خاليا من الأسلحة النووية. وفي الحقيقة، فإن حماية مواطنينا من أسلحة الدمار الشامل المروعة هذه يمثل قلب وروح دستورنا.

وفي حين أن المعاهدة لن توقعها جميع البلدان، فحقيقة أن دول العالم الخمس المسلم بحيازتها للأسلحة النووية - الولايات المتحدة والصين وفرنسا وروسيا والمملكة المتحدة - وافقت على الامتثال لأحكام المعاهدة، وأن أغلبية ساحقة من الدول الأخرى، بما فيها جمهورية بالاو، وافقت أيضا على الامتثال لأحكامها، تعطي مواطني بلدي، ومواطني كل دولة أخرى على وجه الأرض الأمل بأننا سنتخلص يوما ما من هذه الأسلحة المسببة للكوارث ومن الخطر الذي تشكله على كل منا وعلى بيئتنا العالمية.

وبناء عليه، أود أن أشكر جميع الذين ساعدوا على تقديم هذه المعاهدة لمواطني العالم، بما فيهم رئيس اللجنة المخصصة لحظر التجارب النووية، السفير الهولندي راماكر، وأن أشكر بصفة خاصة جارنا القريب وصديقنا العزيز، حكومة استراليا التي قامت بدور ريادي في الأمم المتحدة في جعل هذه المعاهدة حقيقة واقعة.

من شواغل بلدي الرئيسية الأخرى مسألة كيفية حماية البيئة مع توفير تنمية اقتصادية مستدامة. وهذه مسألة أساسية بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة على وجه الخصوص، وسائر البلدان النامية في العالم. ولذلك، يسر جمهورية بالاو جدا أنه جرى الاعتراف والتأكيد بأن العنصر البشري هو جوهر التنمية المستدامة، وأن من حق البشر التمتع بحياة صحية مثمرة مجدية في وئام مع الطبيعة.

ولكن، لكي نكفل أن يصبح هذا التأكيد واقعا، لا بد من اتخاذ إجراءات على كل المستويات الحكومية، وبخاصة على الصعيد الدولي. ولمساعدة كل دولة على تحقيق هذا الهدف، يجب تزويد البلدان النامية، بما فيها الدول الجزرية الصغيرة، بالموارد اللازمة لتمكينها من تنفيذ القرارات والتوصيات الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، والمؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول النامية الجزرية الصغيرة وغيرهما من المؤتمرات الدولية الهامة.

وجمهورية بالاو، وهي دولة جزرية صغيرة في المحيط الهادئ، تعتز بالاعتراف بها بلدا مستقلا وتقدر تقديرا هائلا عضويتها في الأمم المتحدة، التي تتيح لها أن يسمع صوتها بشأن المسائل العالمية مثل أهمية تخليص العالم من الأسلحة النووية، وحماية بيئتنا العالمية. ونعتقد أن أهم دور للأمم المتحدة هو أن توفر محفلا للدول، صغيرها وكبيرها، للمناقشة والمجادلة والتوصل إلى الاتفاق حول أفضل الطرق لحل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها من المشاكل الإنسانية. ومن ثم، نعتقد أن البلدان التي تبذل جهودا ملحوظة للنهوض بالسلم والأمن والرخاء على الصعيدين الإقليمي والعالمي بإقامة مشاركات مع البلدان الأخرى لتعزيز هذه القضايا، لديها الكثير مما تقدمه إلى الأمم المتحدة بأسرها وإلى دولها الأعضاء فرادى.

وفي خطاب الرئيس بيل كلينتون، رئيس الولايات المتحدة، بمناسبة تنصيبه رئيسا لبلاده، أشار إلى أن من المحتمل جدا أن كل مشكلة نواجهها يكون قد سبق حلها في مكان ما من العالم. والتحدي الذي يواجهنا كلنا هو أن نتصل ببعضنا البعض لكي نتمكن من اكتشاف هذه الحلول. ومن الواضح أن الأمم المتحدة تتيح محفلا لإجراء هذا الحوار وهذا الاكتشاف. وتعتقد جمهورية بالاو أن دعوة عدد أكبر من الأصوات للمشاركة في هذه المناقشات لا يمكن أن يؤدي إلا إلى حلول أفضل للمشاكل العالمية المختلفة التي نواجهها كلنا.

والدعم الساحق الذي حظيت به معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية يوضح بجلاء أن عمل كثير من الناس سويا يمكن أن يؤدي إلى توافق الأصوات النشاز التي كانت متنافرة في الماضي، بحيث يتحقق الخير لكل الناس في كل أمم الأرض.

الرئيس بالنيابة: أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد كاسيمير أويي إمبا، وزير الدولة ووزير الخارجية والتعاون في غابون.

السيد أويي إمبا (غابون) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): باسم حكومة غابون، يشرفني ويسعدني أن أخاطب هذه الجمعية الموقرة.

وكما فعل من تكلموا قبلي، أود أن أذكر بأن هذه الجلسة تنعقد بعد مضي عام واحد فقط على الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة. وفي تلك المناسبة، جرى النظر في كشف حساب أنشطتنا عدة مرات. ومن محاسن الصدف أننا جميعا اتفقنا على أننا يجب أن نسعى معا لإيجاد حلول للمشاكل الرئيسية في العالم، كي نمنع تفجر الصراعات وذلك من خلال إقامة أجهزة فعالة للتفاوض والتعاون.

إن الأمم المتحدة بالنسبة لنا جميعا، نحن المشتركين فيها والمؤمنين بها، أداة ثمينة لخدمة مثل أعلى مشترك. وقد اتضح هذا في بعض الإنجازات الهامة التي تحققت بفضل اتباع نهج عملية. والدرس الأساسي الذي نستخلصه من عمليات التقييم التي أجريناها هو أنه بالرغم من أن الأمم المتحدة لم تتمكن بعد من التصدي لكل التحديات التي تواجهها، فإنها لا تزال عند مستوى تطلعاتنا.

ولهذا تغتنم وفود جميع الدول تقريبا كل عام الفرصة التي تتيحها الجمعية العامة في دوراتها العادية لكي تستعرض الشواغل الرئيسية في ذلك الوقت وتحدد أهدافا جديدة.

ولكن قبل أن نطرق هذا الموضوع، أود أن أتوجه إلى السيد غزالي بالتهاني الخالصة والحارة من وفد غابون على انتخابه لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الحادية والخمسين. وهذا تكريم لبلده، ماليزيا، واعتراف بمناقبه الشخصية العظيمة. ونعرب له عن أطيب تمنياتنا بالنجاح في قيادته مداولاتنا.

وأود أيضا أن أعرب عن شكرنا وتقديرنا لسلفه، السيد ديوغو فريتاس دو آمارال، وزير خارجية البرتغال، على الطريقة التي اضطلع بها بولايته أثناء الدورة الخمسين.

وأؤكد هنا من جديد للسيد بطرس بطرس غالى، الأمين العام، تأييد حكومة غابون لكل ما يضطلع به من أعمال لإنجاز مهام منظمتنا، ولكل ما يتحلى به من كفاءة واقتدار في اضطلاعه بولايته، التي صادفت وضع تدابير إصلاح الأمم المتحدة، وهو ابن أفريقيا البار الذي رفع شأن منظمتنا. وكما أعلنت جميع الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الأفريقية في قمة ياوندي في حزيران/يونيه ١٩٩٦، فإن غابون تأمل في أن يستمر في عمله.

يشكل بناء سلام دائم ومنظم يرتكز على التعاون الصادق والوثيق بين الدول ذات السيادة إحدى المهام الرئيسية للأمم المتحدة. وفي عالمنا الذي يتسم بالتكافل، وإن كان مجزءا ومتعدد الأقطاب، يتعين على الأمم المتحدة أن تضطلع بدور أكثر فعالية، وبخاصة في إنشاء نظام دولي سياسي واقتصادي جديد. وينبغي لها أن تساعدنا على إصلاح الاختلال العام الذي حل بالعالم منذ نهاية الثمانينات.

إن المساواة في السيادة بين جميع الدول واحد من المبادئ الأساسية لمجتمع دولنا. وبالتالي، يجب علينا أن نتحلى بتفكير مرن وديناميي يتجاوز علاقات القوة ويسمح لمنظمتنا بأن تحقق هدفها في العالمية. وهذا هو النهج الذي يجب اتباعه بالنسبة لإصلاح الأمم المتحدة. وقد أسهمت بلدان كثيرة، واتخذت مبادرات عديدة في هذا الصدد، كما يتضح من تقارير الأفرقة العاملة التي أنشئت لهذا الغرض. وغابون ترحب بذلك.

وبمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة، أعلن الحاج عمر بونغو، رئيس جمهورية غابون، أنه:

"يجب إصلاح مجلس الأمن... لكي يتناسب مع الحجم الراهن لمنظمتنا." (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الخمسون، الجلسة العامة ٣٦، ص ١٥)

ونعتقد أن إعادة هيكلة الأمم المتحدة يجب أن تشتمل أيضا على إصلاحات واسعة النطاق في الهيئات المختلفة التابعة لها، بهدف تجنب الازدواجية في أدائها وفي برامجها.

وتلخيصا لموقف غابون، أود أن أذكر ثلاثة أشياء: أولا يبدو من المستصوب بل ومن الممكن زيادة عدد الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن دون أن يصبح هيئة يصعب التعامل معها لكثرة أعضائها. ثانيا، وعلى هذا الافتراض، يجب أن يكون لأفريقيا مقعد دائم واحد على الأقل. ثالثا، وهذا المقعد الدائم تشغله جميع الدول الأفريقية بالتناوب، وفقا لطرائق تحدد فيما بعد.

إلا أن تعقد هذا الإصلاح، بآثاره السياسية والاقتصادية والمالية العديدة لا يجوز أن يمنعنا من تصميم شكل العلاقات الدولية في القرن الحادي والعشرين. وحيث أن عددا كبيرا من قرارات مجلس الأمن يؤثر على أفريقيا، فلا يمكن أن تظل تلك المنطقة ناقصة التمثيل في المجلس، وهو الجهاز الأساسي المسؤول عن صون السلم والأمن الدوليين. وفي سياق الإصلاح، تؤيد غابون هدفي الترشيد وتجميع الأنشطة في مجموعات، متى كان ذلك يعزز فعالية عمل الأمم المتحدة.

وعلينا أن نولي أولوية قصوى لإنشاء نظام دولي جديد قادر على حماية العالم من الصراعات المهلكة التي تدمر اقتصادات البلدان المتحاربة - نظام يستطيع أن يكافح التخلف ويحافظ على البيئة ويخوض معركة عالمية ضد أوبئة مثل الايدز والملاريا - وبعبارة أخرى نظام دولي يكسر الحواجز التي تعوق الوئام والتطور في عالم غني بتنوعه. وإنها بالقطع لمهمة شاقة، ولكن منظمتنا لا يمكن أن تضمن السلام الدائم في العالم إلا بهذه الجهود وفي ظل هذه الظروف.

ويتصدر جدول الأعمال أيضا حل المشاكل المتصلة بالتنمية والتقدم الاجتماعي في مناخ يسوده السلام، مع الاحترام التام لحقوق الإنسان الأساسية. لقد ثارت على مر السنين خلافات في الآراء حول هذه المسائل، وبالذات حول طريقة حلها. ولكن بالنظر إلى أهميتها الحاسمة بالنسبة لمستقبلنا ومستقبل الأمم المتحدة، يتعين على المجتمع الدولي أن يعبئ نفسه للتصرف حيالها.

وبشكل أعم أقول إن الوقت قد حان لنعمل معا لكي نعيد إلى الأمم المتحدة ديناميتها السياسية ونمدها بالوسائل التي ما زالت تفتقر إليها. ومن الواضح إذن أن لدينا الكثير الذي يجب أن نفكر فيه.

أود الآن أن أشير إلى بعض المسائل التي تشغل بالنا، مثل السلام والتنمية، والقيم والآمال التي يتشاطرها الجميع.

إن الحوار شرط أساسي، وإن لم يكن ضمانا، لبلوغ السلام الذي لا غنى عنه لتطور المجتمع الإنساني وازدهاره. ولا أشير هنا فقط إلى الحوار المتحضر الذي يجري في إطار العلاقات الدبلوماسية والذي لا شك أنه أساسي، ولكنني بالأحرى أعني الحوار الذي يمكن أن تنبع منه ثقافة - ثقافة السلام. فالواقع أنه عندما يكون كل شيء قائما على العنف، يصبح الحوار مستحيلا. وقد كتب بوريس باسترناك "إن المرء لا يمكن أن يكسب ود الآخرين بالعنف".

إن شعب البانتو يقدس الحوار. وفي مناسبة الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة، قال رئيس غابون من فوق هذه المنصة بعينها:

"أود أن أقترح إجراء حوار حقيقي ودائم فيما بين رؤساء دول وحكومات بلدان الشمال والجنوب تحت رعاية الأمم المتحدة. وبهذه الطريقة قد نتمكن من إيجاد حلول لمشاكلنا المشتركة. (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الخمسون، الجلسات العامة، الجلسة ٣٦، ص ١٦)

ولو تخلت كل دولة عن محاولة فرض آرائها على الغير مهما كان الثمن، واتفقت على أن تلبية احتياجات الشعوب في عالم متنوع ومتكافل تتطلب الحوار والتضامن، فحينئذ يمكن تحقيق السلام والتنمية

الدائمين. وهذا ما يستوجب أن نبدأ عهدا جديدا، عهد الحوار، الحوار الحقيقي الصادق والبناء.

ويجب أن نواصل العمل معا على قدم المساواة، مع احترام مصالح الإنسان وقيمه. وعلينا أن ننبذ العنف السياسي ونضع له نهاية، وكذلك التهميش الاقتصادي والظلم الاجتماعي. ولا بد إذن من استئناف الحوار: في أفريقيا - في منطقة البحيرات الكبرى وفي ليبريا والصومال، وأيضا في الشرق الأوسط وفي يوغوسلافيا السابقة وقبرص والشيشان - وفي أي مكان يكون فيه ضروريا.

إن غابون تسهم، وستظل تسهم دائما، في بناء صرح السلام. وواجبنا، بل ومصلحتنا، أن نتولى تنفيذ هذه المهمة، تماشيا مع نص وروح ميثاق الأمم المتحدة. وقد علمنا التاريخ أنه لا يمكن لأي بلد أن يأمل في أن يظل جزيرة سلام وسط بحر من الفقر والتوترات والحروب.

إنني أؤمن بأن من الحتمي أن نعزز طرائق العمل المتاحة للأمم المتحدة في ميدان الدبلوماسية الوقائية. وعلينا في هذا الصدد أن نتعمق في دراسة الاقتراحات المتعلقة بتجهيز الأمانة العامة بنظام للإنذار المبكر للحيلولة دون اندلاع الصراعات.

إن إيماننا بالحوار وسعينا الدؤوب وراء السلام هما السبب في أن غابون توافق دائما على الاشتراك في جهود الوساطة، كلما طلب منها ذلك، لحل الصراعات الداخلية في البلدان المجاورة، بهدف محدد هو تمهيد الطريق المؤدي إلى الحل الدائم.

في كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، استضافت غابون مؤتمر مائدة مستديرة يستهدف تحقيق المصالحة فيما بين أبناء تشاد. وفي آذار/مارس ١٩٩٦، نجحنا أيضا في تمكين أشقائنا الأنغوليين من تعزيز أسس تفاهمهم في المستقبل، في حضور عدة مراقبين دوليين. وكان أفضل شيء في الحالتين هو تسوية الخلافات وإزالة سوء التفاهم. وكان الأهم بالنسبة لغابون اختراق حائط الشك الذي أعاق التوصل إلى اتفاقات صادقة ودائمة بشأن حلول لهذه الأزمات.

ولا يمكننا أن ندعي لأنفسنا النصر. فعملية السلام في معظم البلدان عملية طويلة، والانتكاسات التي قد تؤخر نتائجها أو تعرضها للخطر كثيرة، وهذا ما يستوجب من المجتمع الدولي أن يشجع ويدعم الأخوة المتحاربين الذين اختاروا طريق الحوار لبناء السلام. وعليه أيضا أن يشجع النية الصادقة التي ستمكن الأطراف المتقاتلة من حسم صراعاتها. وأفريقيا توفر أمثلة عديدة على هذه الحقيقة.

ولكن السلام الذي نلتمسه لا يتطلب الحوار فحسب بل أيضا مبادرات متعلقة أخرى مثل نزع السلاح وإزالة الأسلحة النووية. ونرحب بتمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، في العام الماضي، إلى أجل غير مسمى. وبالمثل، نفخر بتوقيع البلدان الأفريقية في القاهرة في آذار/مارس ١٩٩٦، على نص بليندابا الخاص بمعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا. وأخيرا، نرحب ترحيبا حارا باعتماد الجمعية العامة، في ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وقد وقعت عليها بالأمس نيابة عن بلدي.

لقد قررت دول وسط أفريقيا أن تنسق سياساتها في ميدان نزع السلاح التقليدي، بغرض إنشاء سجل للأسلحة التقليدية. ونجاح هذه العملية دون الإقليمية لن يتوقف على رغبة دول المنطقة دون الإقليمية فحسب، بل أيضا على ما سنتلقاه من جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة من دعم سياسي ومساعدة.

والسلام أيضا يأتي نتيجة لتدابير بناء الثقة. وأن اعتماد صكوك قانونية ملزمة والاستخدام الفعال للدبلوماسية الوقائية سيسمحان بتخليص أفريقيا من شبح الصراعات الدموية. ولجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا تعمل على تحقيق هذا الهدف. وقد نجحت لتوها في امتحان هام بالتوقيع رسميا، في ٨ تموز/يوليه ١٩٩٦، على ميثاق عدم اعتداء، أثناء الدورة العادية الثانية والثلاثين لجمعية رؤساء الدول والحكومات لمنظمة الوحدة الأفريقية. وهذا التدبير الهام من تدابير الدبلوماسية الوقائية يثبت أن حكومات بلدان وسط أفريقيا تنوي إعطاء الحوار مكان الصدارة في مجال تسوية النزاعات فيما بينها بالوسائل السلمية.

وإن توقيع رؤساء دول منطقتنا دون الإقليمية على هذا الاتفاق يبين الأهمية والأولوية اللتين توليهما حكومات أفريقيا الوسطى للجنة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في أفريقيا الوسطى. وحكومة غابون تشكر الجمعية العامة لتأييدها لتلك الآلية عن طريق الصندوق الاستئماني الذي بدأ المانحون الذين يتسمون بالسخاء، مثل اليابان، يساهمون فيه.

في عام ١٩٧٤، وخلال الدورة الاستثنائية للجمعية العامة، قال الرئيس بونغو، ضاربا مثلا من الطبيعة، ووفقا لحكمة غابونية، ما يلي:

"عندما تشبع كل الحيوانات، يسود الهدوء الحقول. (...) وعندما يحصل الناس على الحدين الحيويين الأدنى والأقصى من الكرامة اللذين يستحقونهما، تتوفر للسلم والأمن في آخر الأمر بعض الإمكانية في أن يسودا على الأرض" (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الاستثنائية السادسة للجمعية العامة، الجلسة العامة ٢٢١٠، الفقرة ٣٠ [من النص الانكليزي])

إن التنمية بالتأكيد ضرورية للسلام. بل إنني أذهب إلى أبعد من ذلك بالقول بأنها عصر جوهري من عناصر السلام.

ومع أن أفريقيا ظلت تصارع مشاكل اقتصادية واجتماعية وسياسية خطيرة لأكثر من عقدين، من الممكن القول بأنها ستقوم بقوة وشجاعة، منذ الآن فصاعدا، بالإصلاحات اللازمة لاسترداد حيويتها.

غير أن البلدان الأفريقية لا يمكنها أن تحقق التقدم في هذا الاتجاه إلا إذا أعطاها المجتمع الدولي، والبلدان المتقدمة النمو على وجه الخصوص، دعما كافيا.

إن أهداف النمو الاقتصادي المستدام، والتنمية الاجتماعية، والحماية البيئية واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية التي جرى إرساؤها في خطط عمل مؤتمرات دولية عديدة، تجعل التنمية المستدامة قاسمها المشترك.

إننا نشهد عصرا يتسم بتغير جذري شبيه بالثورة الصناعية في القرن التاسع عشر. وإن عولمة الاقتصاد والمعلومات والاتصالات تغير العلاقات بين الدول وتزيد التكافل.

ولئن كانت هذه الاتجاهات تثير أملا عظيما، فإنها تثير أيضا شواغل عديدة لأن أثر العولمة يختلف من بلد لبلد. فالبلدان الموجودة في أفريقيا، بشكل خاص، حيث يندرج معظمها في فئة أقل البلدان نموا، تواجه حالة اقتصادية مثيرة للقلق. وبالرغم من الإعلانات وبرامج العمل فإن الموارد ليست وشيكة الوصول.

إن العلاقات الاقتصادية والمالية الدولية تتغير بشكل جذري وبسرعة، كما هو واضح من أحداث الأعوام الماضية. وإنشاء السلطة الدولية لقاع البحار الجاري القيام به، والذي نرحب به؛ وإنشاء منظمة التجارة العالمية في عام ١٩٩٥، الذي يسرع تخفيف القيود على التجارة الحرة وعلى إضفاء الطابع الديمقراطي عليها؛ والإنشاء التدريجي للتكتلات الإقليمية الكبرى في مختلف أجزاء العالم كلها ملامح للنظام الدولي الجديد.

وهذه الحالة، المواتية لبزوغ أو دعم قطبي التكامل، بعيدة، من كل الجوانب، عن أن تكون مفيدة للدول الأفريقية، التي لا يزال دخلها، المحصل أساسا من السلع الأساسية، عرضة لتقلبات الأسعار في السوق الدولية البعيدة عن سيطرتها.

وبالإضافة إلى هذا، فإن عبء المديونية الثقيل الملقى على قارتنا يعني أن منطقتنا مسؤولة عن القدر الأكبر من التحويلات المالية العكسية بسبب مدفوعات الديون.

وبرامج التكيف الهيكلي، مع أنها مفيدة، تعني أن على السكان أن يقدموا تضحيات هائلة. وهذه البرامج تتبع الآن في بلدان تمر بحالة إعادة تنظيم سياسي. وبسبب الطريقة التي تعمل بها الديمقراطية، من المفترض أن المواطنين يؤيدون البرامج المقترحة. ومن المحتم أن يزيد هذا من مطالب المجتمع. ومن الصعب حقا بالنسبة للحكومات إيجاد توازن بين هذه المتطلبات المتناقضة.

ولكي نبقى شركاء يمكن الاعتماد علينا، يجب بطبيعة الحال أن نلتزم بالمتطلبات المصاحبة للتكيف الهيكلي وإنعاش اقتصاداتنا. ولكن علينا واجب إدراج الاحتياجات الاجتماعية عند صياغة إصلاحاتنا وتطبيقها. واعتماد تدابير للنهوض بالنمو الاقتصادي المستدام ينبغي ألا يصرفنا عن تمويل الهياكل الأساسية الاجتماعية والاقتصادية مثل الطرق والمدارس والمستشفيات ومراكز التدريب المهني وما إلى ذلك.

وهذا التمويل هام إذا أردنا أن نحسن مستويات معيشة سكاننا ونوعية حياتهم. ويعرف الأعضاء أن الأمم المتحدة لا تزال حساسة تجاه هذا النهج. ومع ذلك، هناك حاجة للتشجيع على تأكيد أن هذا الشعور تتشاطره وكالاتها المختلفة.

لقد طُلب من الحكومات أن تدرج استراتيجيات استئصال الفقر في السياسات الإنمائية العامة التي تستهدف الفرد. كيف نفعل ذلك؟

عند تهيئة مناخ اقتصادي موات، يجب على المجتمع الدولي أن يدعم جهود جميع البلدان الراغبة في العمل في هذا الاتجاه. ولما كان عام ١٩٩٦ بداية عقد الأمم المتحدة لاستئصال الفقر، فإن الأهداف المشتركة والالتزامات المقطوعة في إطار المساعدة الإنمائية الخارجية يجب أن تصبح الآن حقيقة واقعة.

إلا أن هذه المساعدة انخفضت منذ عام ١٩٩١ بالأرقام الحقيقية. وتدفقات رأس المال الخاص تركزت بشكل كامل في حوالي ٢٠ بلدا ناميا. وحتى الآن، لم يحدث ارتفاع كبير في الاستثمارات الخاصة في بلدان الاتحاد المالي الأفريقي، بالرغم من التخفيض الكبير في قيمة فرنك الاتحاد المالي الأفريقي في كانون الثاني/يناير ١٩٩٤.

ونرجو لمبادرة الأمم المتحدة الخاصة على نطاق المنظومة من أجل أفريقيا، التي أطلقها الأمين العام مؤخرا، أن تكفل مساعدة منظومة الأمم المتحدة في مجموعها، بما في ذلك البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، في تعبئة المجتمع الدولي. وبالمثل، يجب أن ينظر المجتمع الدولي في المسألة الحاسمة - مسألة الديون، لأنها تعرض للخطر تنمية بلداننا.

ويعتقد بلدي أن إيجاد حلول جديدة لمعالجة الديون أو تحويلها أو إعادة تكييفها بما يحقق مصالح التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ضروري لتخفيف عبئها الثقيل ولجعلها تواكب التنمية بروح توافق الآراء التي دعا إليها إعلان وبرنامج عمل فيينا.

إننا نرفض، ونعتبر من الظلم، أي تمييز أو تقسيم للبلدان النامية إلى فئات، لأن من الطبيعي أن يجعل ذلك غابون غير مستحقة للمساعدة التي تتطلبها تنميتها.

إن الشعوب والحكومات الأفريقية لا تجلس في كسل منتظرة المساعدة من المجتمع الدولي. إنها تبذل جهودا هائلة دؤوبة للتغلب على الأزمة التي تواجهها. ويسرني أن أذكر في هذا الصدد الدور الإيجابي الذي تقوم به منظمة الوحدة الأفريقية في دعم جهودنا.

إن منظمة الوحدة الأفريقية، بتقديمها المعاهدة المنشأة للجماعة الاقتصادية الأفريقية في حزيران/يونيه ١٩٩١ في أبوجا إلى رؤساء دولنا أو حكوماتنا للتوقيع، تفهمت أن العلاقات المتعددة الأطراف، في السيناريو الدولي الجديد، تفوق العلاقات الثنائية.

لقد دخل اتفاق أبوجا حيز النفاذ في أيار/مايو ١٩٩٤ وستعقد الدورة الوزارية الأولى للجنته الاقتصادية والاجتماعية في شهر تشرين الثاني/نوفمبر القادم في أبيدجان. والجماعات الاقتصادية دون الإقليمية تصبح دائما أكثر قوة. وهذه التكتلات الاقتصادية تقوم خارج الإطار المؤسسي، بتنفيذ برامج مشتركة في مختلف الميادين مثل العملة وأساليب الدفع وقانون الأعمال التجارية، وتطوير القدرة العلمية والتكنولوجية، وموارد الطاقة، والبيئة.

وفي منطقة أفريقيا الوسطى دون الإقليمية، تنخرط بلداننا أيضا في تكامل دون إقليمي، تعتبره مكونا هاما من مكونات السياسة الإنمائية.

وبهذه الروح انعقد مؤتمر القمة الثلاثون لاتحاد أفريقيا الوسطى الجمركي الاقتصادي في ياوندي بالكاميرون في المدة من ٢٠ إلى ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، وإن البدء في تطبيق الإصلاحات الجمركية في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ والتوقيع في ليبرفيل في تموز/يوليه ١٩٩٦ على نص ينشئ الاتحاد الاقتصادي والنقدي لأفريقيا الوسطى، يستهدفان تنسيق وتعزيز مختلف جهود التكامل الإقليمي.

هذه هي الأفكار الرئيسية التي تريد غابون أن تسهم بها أثناء نظرنا في الشواغل الرئيسية التي تواجه المجتمع الدولي. والواقع أن بعض هذه المسائل لم تحسم حتى الآن ونأمل أن تستمر مناقشة هذه القضايا بمشاركة الجميع ودون تأخيرات طويلة، بغية التوصل إلى حلول يمكن أن توفر ضمانات شاملة ومنصفة لصالح جميع بلداننا. هذه المصالح تنصب أساسا في الاشتراك في تشكيل مستقبل الأمم المتحدة؛ وفي صون السلم وتوطيده؛ وفي التقدم؛ وفي التنمية الاقتصادية.

وقد يلاحظ الأعضاء إنني أسهبت في تناول شواغل التنمية الاقتصادية، إنني لم أفعل ذلك تحيزا مني لهذه القضية ولكن لأننا في غابون نعتقد أن السلم الحقيقي لا يمكن أن يتحقق وسط الفقر والإملاق. ولقد قال الرومان "إذا أردت السلام، استعد للحرب".

أما اليوم، ونحن على عتبة القرن الحادي والعشرين، فينبغي لنا، في السياق المحلي والدولي على السواء، أن نقول بدلا من ذلك "إذا أردت السلام، استعد للتنمية" لأن التنمية والتقدم الاقتصادي أصبحا حقا واجهة السلام.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٥.